



الإفلات من فخ الدخل المتوسط و تحقيق التنمية المستدامة

تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٤

Economic Commission for Africa
Subregional Office for North Africa, Rabat, Tel.: (+212) 537 717 829 • www.uneca.org

Oxford Economics Africa
Cecilia Square, 100 Cecilia Street, Paarl, South Africa, Tel.: (+270) 218 636 200
www.africaneconomics.com



الإفلات من فخ الدخل المتوسط وتحقيق التنمية المستدامة

تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٢٤

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا، الرباط
الهاتف: ٠٠٢١٢٥٣٧٧١٧٨٢٩

www.uneca.org

مؤسسة أكسفورد للاستشارات الاقتصادية في أفريقيا
ساحة سيسيليا، ١٠٠ شارع سيسيليا، بارل، جنوب أفريقيا
Cecilia Square, 100 Cecilia Street, Paarl, South Africa
الهاتف: ٠٠٢٧٠٢١٨٦٣٦٢٠٠

www.africaneconomics.com

© ٢٠٢٤ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، مؤسسة أكسفورد للاستشارات الاقتصادية في أفريقيا
جميع الحقوق محفوظة

يمكن اقتباس مواد هذا المنشور أو إعادة طباعتها بكل حرية. ويتعين الإشارة إلى المصدر وإرفاق نسخة من المنشور. والتوصيفات الواردة في هذه الوثيقة وطريقة عرض محتوياتها لا تعبر بأي حال من الأحوال عن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أو مؤسسة أكسفورد للاستشارات الاقتصادية في أفريقيا بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو بشأن سلطاته أو الطريقة التي جرى بها ترسيم حدوده أو تخومه، أو بشأن نظامه الاقتصادي أو مستوى تنميته. وتستخدم العبارات والألفاظ من قبيل 'متقدم النمو' أو 'صناعي' أو 'نام' لأغراض إحصائية محضة، ولا تعبر دائما عن إصدار حكم على المرحلة التي بلغها بلد أو منطقة بعينها في عملية التنمية.

جدول المحتويات

هـ	توطئة
ز	شكر و عرفان
ح	موجز تنفيذي
١	١- المقدمة والسياق
٧	٢- وضع الدخل المتوسط: وجهة نظر بديلة
٨	١-٢ تكلفة المعيشة
٩	٢-٢ القوة الشرائية
١٥	٣- تغير المناخ و في الدخل المتوسط
١٥	١-٣ الروابط المباشرة وغير المباشرة
٢٠	٤- احتمالات إفلات أفريقيا من في الدخل المتوسط
٢٠	٤-١ مسارات النمو الحالية
٢٦	٤-٢ كيف سيبدو الإفلات من في الدخل المتوسط
٢٩	٤-٣ طبيعة النمو المتغيرة
٣٦	٤-٤ الاعتبارات الخارجية: تغير المناخ
٤٠	٥- الاستفادة من الجهود الرامية إلى مكافحة تغير المناخ
٤٠	١-٥ نقطة ضعف التنمية في أفريقيا: التمويل
٤٤	٥-٢ مشهد الطاقة المتغير
٥٠	٥-٣ نهضة محتملة في مجال التعدين
٥٢	٥-٤ الثورة الزراعية الضرورية
٥٦	٦- التحديات والآثار السياسية
٥٧	١-٦ الأسس الضرورية
٥٩	٦-٢ الابتكارات
٦٣	٧- خاتمة
٦٥	المراجع

توطئة

تضطلع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وهي إحدى اللجان الإقليمية الخمس التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بدور حاسم في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، وفي دعم التكامل الإقليمي والتعاون الدولي، وذلك بتنفيذ أنشطة فكرية وتقديم المساعدة التقنية للدول الأعضاء. وتتولى خمسة مكاتب دون إقليمية ومركز تدريب دعم العمل الإقليمي الذي تضطلع به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. واللجنة، إذ تركز على مجالات مثل الاقتصاد الكلي والحوكمة والتجارة والإحصاءات والعمالة والقطاع الخاص والتمويل والتنمية الاجتماعية والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، فإنها تقدم بحوثا عن المسائل ذات الأهمية الاستراتيجية لأفريقيا يمكنها أن توجه رسم السياسات القائمة على البيانات وبناء القدرات والخدمات الاستشارية.

والبلدان ذات الدخل المتوسط في أفريقيا هي مجموعة متنوعة تواجه تحديات فريدة في سعيها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحسين مستويات معيشة سكانها. ومنذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ساهمت هذه البلدان بقدر كبير في التقدم الاقتصادي والاجتماعي للقارة. وبنعكس التأثير المتزايد لهذه البلدان، بما يتجاوز الدخل والنمو الاقتصادي، في كونها موطنًا لمعظم سكان القارة وتساهم بشكل كبير في نمو الطبقة الوسطى في أفريقيا وتحسين الإدماج الاجتماعي. وفي الوقت الذي حققت فيه إنجازات ملحوظة في مجال التنمية، فإنها تواجه أيضا تحديات كبيرة في ميادين مثل الهشاشة وعدم المساواة والحاجة المتزايدة إلى تمويل التنمية. ولا تتميز هذه البلدان كمجموعة بإمكاناتها فحسب، بل أيضا بقدرتها المحدودة على إحداث التحول الهيكلي، وتحقيق مكاسب في مجال الإنتاجية، واعتماد التكنولوجيات والابتكار فيها، كما لا تستطيع الحصول على التمويل الكافي وميسور التكلفة. وهذه العوامل من القيود الرئيسية التي تمنع هذه البلدان في أفريقيا من الإفلات مما يسمى بفخ الدخل المتوسط. وفي الوقت الذي سيكون فيه لهذه العوامل تأثير مباشر على حظوظ بلد ما في الإفلات من فخ الدخل المتوسط، فإن هناك عاملا خارجيا بارزا يتعين على جميع البلدان التعامل معه، ألا وهو تغير المناخ.

وتشير النتائج الواردة في هذا التقرير إلى أن الجهود العالمية لمكافحة تغير المناخ يمكن أن تقدم أيضا محفزا للتكيف الهيكلي اللازم للإفلات من فخ الدخل المتوسط. ولا يتطلب الإفلات من هذا الفخ الارتقاء بالصناعة وتحقيق مكاسب في الإنتاجية فحسب، بل يستلزم أيضا وضع استراتيجية للقفز إلى صناعات جديدة. ويمكن أن تمثل تلك الصناعات الجديدة في التكنولوجيات الخضراء ومجالات التطور في الزراعة. وسيطلب تمويل احتياجات أفريقيا من البنى التحتية مع التخفيف من أثرها البيئي وتحسين المرونة الاقتصادية في مواجهة الصدمات الخارجية استثمارات تتجاوز بكثير قدرات الحكومات. وستكون هناك حاجة إلى حشد التمويل والدعم من القطاع العام لاجتذاب القطاع الخاص. ويمكن القيام بذلك من خلال توفير إطار تنظيمي آمن وشامل

مع الحد في الوقت نفسه من المخاطر التي تنطوي عليها الاستثمارات المتعلقة بالبنى التحتية والمناخ. وسيطلب الإفلات من فخ الدخل المتوسط أيضا اتباع نهج شامل في مجال السياسة العامة، ليس لضمان توسع الاقتصادات بوتيرة كافية ومتسقة فحسب، بل وأيضا لحدوث التغيير الهيكلي الضروري. وبالاستفادة من الجهود العالمية الرامية إلى التخفيف من آثار تغير المناخ، يمكن الدفع بالاقتصادات الأفريقية إلى مسارات تنمية أقوى. وسيكون الاستثمار في البنى التحتية للطاقة النظيفة وما ينجم عنه من توسع في الحصول على الكهرباء أمرا حاسما لدعم جهود التصنيع في أفريقيا، وبالتالي سيقوم بدور مركزي في الرفع بالبلدان الأفريقية إلى مركز الدخل المرتفع.

شكر وعرفان

هذه الدراسة التي تحمل عنوان "الإفلات من فخ الدخل المتوسط وتحقيق التنمية المستدامة"، هي رابع تقرير يرى النور بالتعاون بين المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا ومؤسسة أكسفورد للاستشارات الاقتصادية في أفريقيا (Africa Economics Oxford)، التي تتخذ من جنوب أفريقيا مقراً لها، وهي جزء من مجموعة أكسفورد للاستشارات الاقتصادية.

وقد عكف على إجراء البحث الذي كان أساساً للدراسة كلٌّ من السيد جاك نيل، رئيس بحوث الاقتصاد الكلي في مؤسسة أكسفورد للاستشارات الاقتصادية في أفريقيا، بالتعاون مع السيدة أمل نجاح البشبيشي، الخبيرة الاقتصادية في قسم العمالة والمهارات من أجل التنمية المستدامة في المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا.

وأعد التقرير بتوجيه من المديرية السابقة للمكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا، السيدة سوزانا شفيدرورفسكي. ونعرب عن فائق التقدير لمدير المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا، السيد آدم الحريكة، على تعليقاته السديدة التي كان لها دور أساسي في إنجاز الدراسة.

وأخيراً، نتوجه بالشكر الجزيل إلى جميع الزملاء في المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا على إسهاماتهم القيمة في مختلف مراحل إعداد الدراسة.

في الدخل المتوسط هو حالة من حالات التنمية الاقتصادية التي يشهد فيها دخل بلد ما ونمو ناتجه الاقتصادي ركودا بمجرد تصنيف البلد على أنه دولة ذات دخل متوسط. وتعتبر معظم البلدان الأفريقية ذات دخل متوسط (أي تقع بين فئتي الدخل المتوسط الأدنى والدخل المتوسط الأعلى)، حيث تُبين أحدث التقديرات أن نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في ٣٢ دولة أفريقية يتراوح بين ١٣٠ و ١٣٨٥٠ دولارا.

وبينا ستؤثر العوامل الداخلية الفريدة، بما فيها التاريخ والمؤسسات والبيئة السياسية والتنظيمية، تأثيرا مباشرا على حظوظ بلد ما في الإفلات من فخ الدخل المتوسط، هناك عامل خارجي بارز يتعين على جميع البلدان التعامل معه، ألا وهو تغير المناخ. ومع ذلك، يمكن للجهود العالمية لمكافحة تغير المناخ أن تقدم حافزا أيضا لإحداث التكيف الهيكلي اللازم للإفلات من فخ الدخل المتوسط. ويتطلب ذلك تجاوز الارتقاء بالصناعة ومكاسب الإنتاجية، ويستلزم وضع استراتيجية للقفز إلى صناعات جديدة. ويمكن أن تمثل تلك الصناعات الجديدة في التكنولوجيات الخضراء ومجالات التطور في الزراعة.

بالاستفادة من الجهود العالمية الرامية إلى التخفيف من آثار تغير المناخ، يمكن الدفع بالاقتصادات الأفريقية إلى مسارات تنمية أقوى

وسيتطلب تمويل احتياجات أفريقيا من البنى التحتية مع التخفيف من أثرها البيئي وتحسين المرونة الاقتصادية في مواجهة الصدمات الخارجية استثمارات تتجاوز بكثير قدرات الحكومات. وستكون هناك حاجة إلى حشد التمويل والدعم من القطاع العام لاجتذاب القطاع الخاص. ويمكن القيام بذلك من خلال توفير إطار تنظيمي آمن وشامل مع الحد في الوقت نفسه من المخاطر التي تنطوي عليها الاستثمارات المتعلقة بالبنى التحتية والمناخ.

وسيتطلب الإفلات من فخ الدخل المتوسط اتباع نهج سياسي شامل ليس لضمان توسع الاقتصادات بوتيرة كافية ومتسقة فحسب، بل وأيضا لتحقيق التغيير الهيكلي الضروري. وبالاستفادة من الجهود العالمية الرامية إلى التخفيف من آثار تغير المناخ، يمكن دفع الاقتصادات الأفريقية إلى مسارات تنمية أقوى. وسيكون الاستثمار في البنى التحتية للطاقة النظيفة وما ينجم عنه من توسع في الحصول على الكهرباء أمرا

حاسماً لدعم جهود التصنيع في أفريقيا، وبالتالي سيقوم بدور مركزي في رفع البلدان الأفريقية إلى مركز الدخل المرتفع.

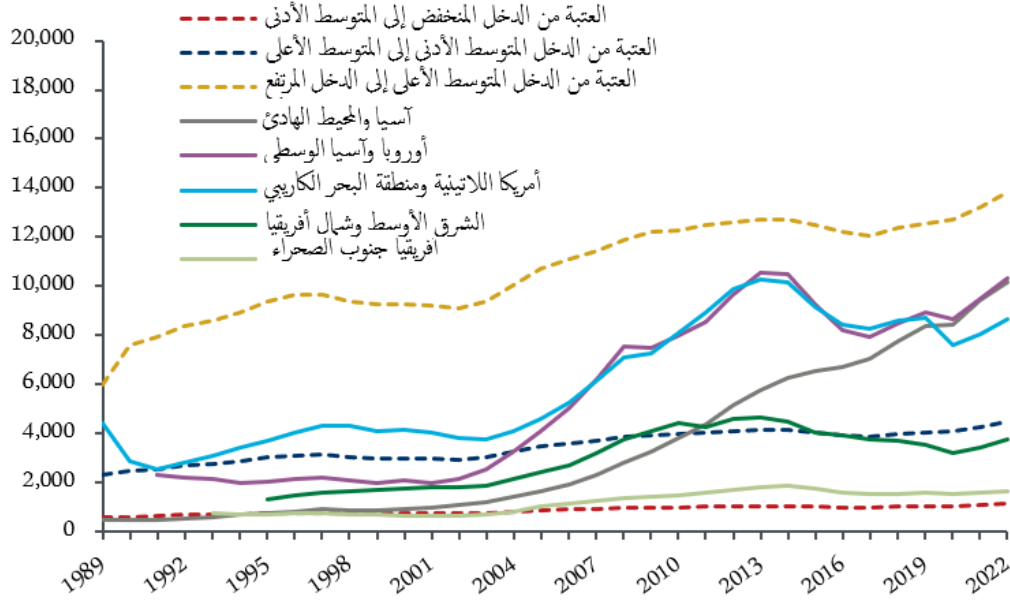
وقد أدت التطورات التكنولوجية والابتكارات المالية والجهود العلمية الرامية إلى التخفيف من آثار تغير المناخ إلى تغيير السياق الذي تسعى فيه البلدان ذات الدخل المتوسط إلى بلوغ مركز الدخل المرتفع. وسيتعين على المؤسسات الحكومية والسياسات العامة أن تقوم بدور مركزي في التعامل مع هذا السياق الجديد والاستفادة منه بالفعل. وسيكّن إنشاء صكوك تنظيمية مكرسة لاستراتيجية صناعية حديثة والانتقال إلى الاقتصادات الخضراء والرقمية والدائرية والزراعة البلدان الأفريقية من تنفيذ آليات مؤسسية وتنسيقية رفيعة المستوى من شأنها تعزيز خططها الإنمائية المشتركة بين القطاعات.

١ - المقدمة والسياق

في عام ١٩٨٩، بدأ البنك الدولي في تصنيف البلدان في أربع فئات من الدخل: الفئة ذات الدخل المنخفض، والفئة ذات الدخل المتوسط الأدنى، والفئة ذات الدخل المتوسط الأعلى، والفئة ذات الدخل المرتفع. وفي عام ١٩٨٩، كان نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في البلدان ذات الدخل المنخفض أقل من ٥٨٠ دولاراً، بينما كان نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في البلدان ذات الدخل المرتفع لا يقل عن ٦ آلاف دولار. ويقوم البنك الدولي بتعديل عتبات الدخل هذه سنوياً، وقد زادت بمعدل ٢,٣ في المائة سنوياً بين عامي ١٩٨٩ و ٢٠٢٢. وفي عام ٢٠٢٢، بلغ نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي للبلدان ذات الدخل المتوسط ما بين ١٣٥ و ١٣٨٤٥ دولاراً، ويقع عدد كبير من البلدان الأفريقية في هذه الفئة.

وفي عام ١٩٨٩، أدرج البنك الدولي ٤٣ بلداً أفريقياً في تحليله لتصنيفات الدخل. وصنف ما مجموعه ٢٣ من هذه البلدان في فئة الدخل المنخفض، و ١٦ بلداً في فئة الدخل المتوسط الأدنى، و ٤ بلدان في فئة الدخل المتوسط الأعلى. وفي عام ٢٠٢٢، اتسعت القائمة لتشمل ٥٢ بلداً أفريقياً، مع تصنيف ٢٠ بلداً في فئة الدخل المنخفض، و ٢٤ دولة في فئة الدخل المتوسط الأدنى، و ٨ بلدان في فئة الدخل المتوسط الأعلى. وفي الوقت الحالي، تصنف معظم البلدان الأفريقية على أنها بلدان ذات دخل متوسط (تتراوح بين فئتي الدخل المتوسط الأدنى والأعلى)، حيث تراوح نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في ٣٢ دولة أفريقية بين ١٣٥ و ١٣٨٤٥ دولاراً في عام ٢٠٢٢.

الشكل ١-١:

نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي وعتبات الدخل (طريقة أطلس)
(بدولارات الولايات المتحدة)

المصدر: البنك الدولي.

لدى أفريقيا أدنى دخل
للفرد في العالم

وفي الوقت الذي يعد فيه تزايد عدد البلدان الأفريقية ذات الدخل المتوسط أمراً جديراً بالثناء، فإن ٢٠ بلداً على الأقل في القارة لا تزال في فئة الدخل المنخفض. وعلاوة على ذلك، استناداً إلى البنك الدولي، لا يوجد أي بلد أفريقي في فئة الدخل المرتفع. وفي عام ٢٠١٩، كانت موريشيوس وسيشيل أول دولتين أفريقيتين تبلغان مستوى الدخل المرتفع؛ ومع ذلك، ونظراً للتأثير المدمر لجائحة كوفيد-١٩، لا سيما على القطاع السياحي في الدولتين الجزيريتين، فقد كلا البلدين هذا التمييز وأعيد تصنيفهما في فئة الدخل المتوسط الأعلى.

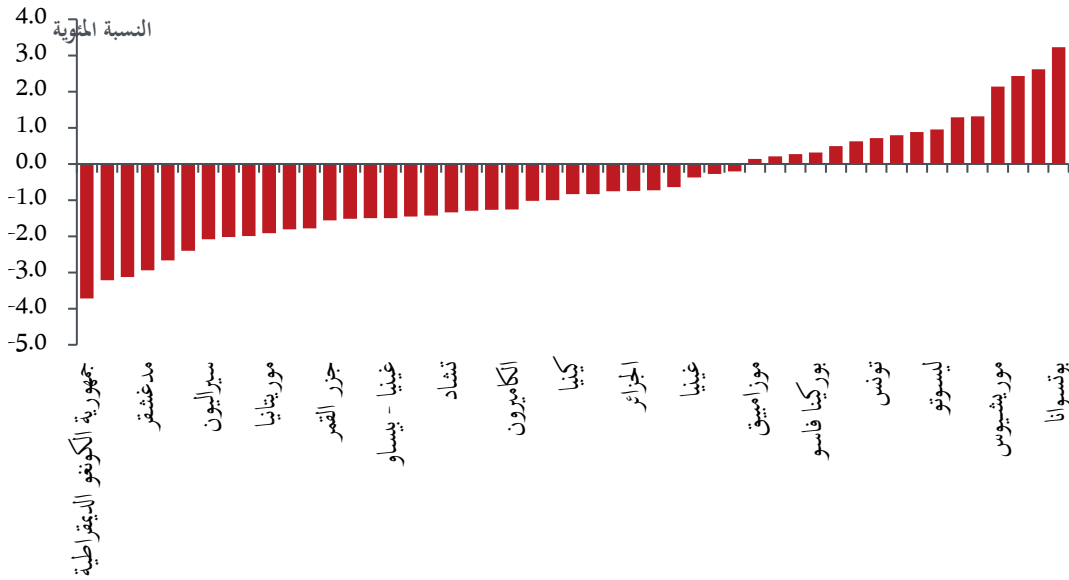
وبينما أفلتت موريشيوس وسيشيل لفترة وجيزة من تصنيف الدخل المتوسط، لا تزال بقية أفريقيا عالقة في فئتي الدخل المنخفض أو المتوسط، وهي بعيدة كل البعد عن بلوغ عتبة الدخل المرتفع التي وضعها البنك الدولي. وتُعرف هذه الظاهرة، التي تكون فيها البلدان عالقة في فئة الدخل المتوسط وغير قادرة على الانتقال إلى فئة الدخل المرتفع، باسم فخ الدخل المتوسط.

وفخ الدخل المتوسط هو حالة من حالات التنمية الاقتصادية التي يشهد فيها دخل بلد ما ونمو ناتجه الاقتصادي ركوداً بمجرد بلوغه فئة الدخل المتوسط. ويفقد

المنخفض، في المتوسط، معدلات نمو اقتصادي أعلى. وتجد البلدان الأفريقية، رغم هذا النمو الأسرع، صعوبات في الحفاظ على مستويات النمو المرتفعة اللازمة للحاق بنظيراتها ذات الدخل المرتفع في بقية أنحاء العالم. ويشكل انخفاض الاستثمار، وعدم كفاية التنوع الصناعي، وتباطؤ النمو، والديناميات السكانية، وسوء ظروف سوق العمل عوائق حاسمة تمنع هذه البلدان من اللحاق بالركب والإفلات من فخ الدخل المتوسط.

الشكل ٣-١:

متوسط معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٧٠-٢٠١٩



المصدر: مؤسسة أكسفورد للاستشارات الاقتصادية في أفريقيا.

ولكي تفلت الدول الأفريقية من فخ الدخل المتوسط، يجب أن يرتفع النمو الاقتصادي ومستويات الدخل لديها بشكل أسرع بكثير أو، على الأقل، أن يتجاوز نموها الاقتصادي نظيره لدى البلدان ذات الدخل المرتفع. ولكن الأمر لم يكن كذلك. فقد سجلت الولايات المتحدة الأمريكية متوسط معدل نمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بلغ ١,٨ في المائة سنويا من عام ١٩٧٠ إلى عام ٢٠١٩، ولم يتجاوز هذا المعدل إلا ١٦ بلدا أفريقيا فقط. وتراوح هذا المعدل ما بين ٥,١ في المائة سنويا في بوتسوانا و ٢ في المائة سنويا في موزامبيق. وبقي نمو الدخل في معظم البلدان الأفريقية أقل من نظيره في الولايات المتحدة خلال تلك الفترة. وكانت جمهورية الكونغو الديمقراطية أسوأ البلدان أداءً بهذا المقياس، حيث انكمش نصيب الفرد من الناتج المحلي

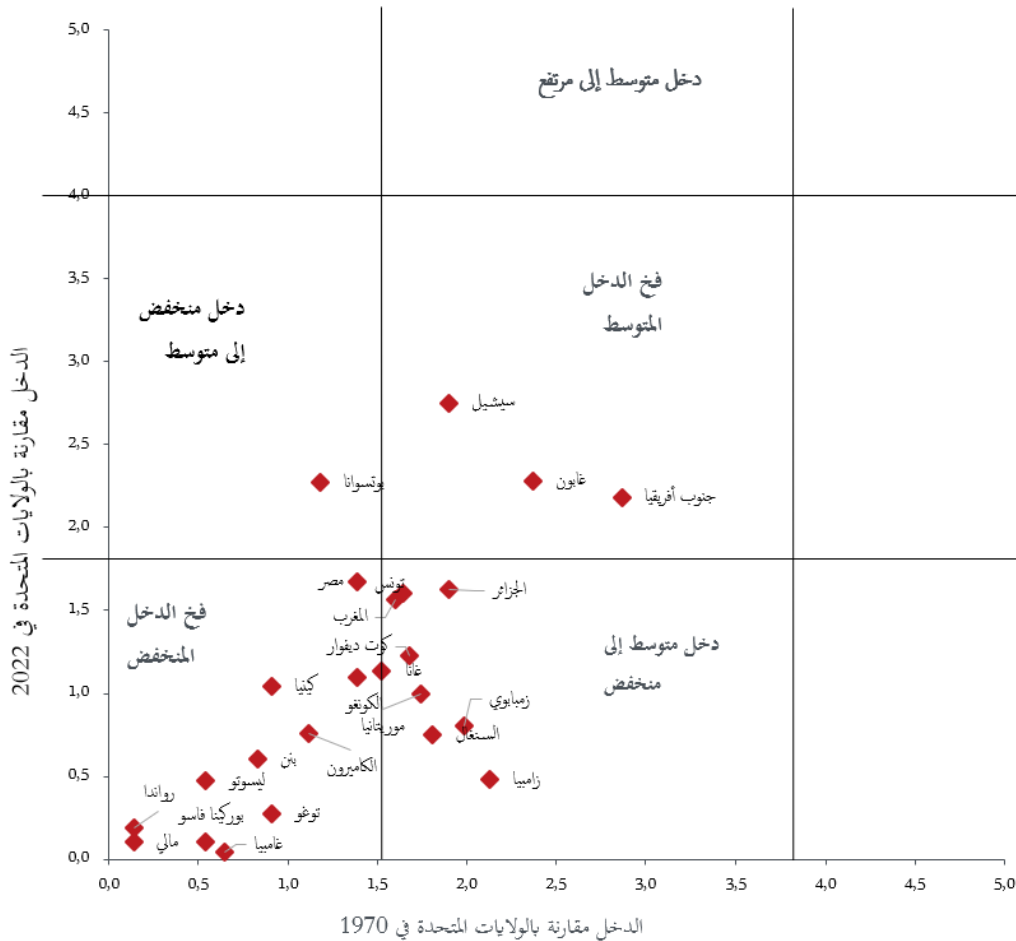
يبقى نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في معظم البلدان الأفريقية أقل بكثير من نظيره في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يمنع القارة من اللحاق بالركب

الإجمالي الحقيقي بمعدل ١,٩ في المائة سنويا من عام ١٩٧٠ إلى عام ٢٠١٩. ويعزى النمو الخيب للآمال في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المقام الأول إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني، التي تفوق النمو الاقتصادي. وفي حالة جمهورية الكونغو الديمقراطية، بلغ متوسط النمو الاقتصادي ١,٢ في المائة سنويا من عام ١٩٧٠ إلى عام ٢٠١٩، في حين زاد عدد السكان بمعدل ٣ في المائة سنويا، ما تسبب في انخفاض مستويات الدخل خلال تلك الفترة.

الشكل ٤-١:

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الأفريقية، مقارنة بالولايات المتحدة (مقياس لوغاريتمي)

سجلت بوتسوانا أكبر تحسن نسبي في الدخل من عام ١٩٧٠ إلى عام ٢٠١٩



المصدر: البنك الدولي.

وعند مقارنة مستويات الدخل النسبي أو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين البلدان الأفريقية فرادى والولايات المتحدة، نجد أنه لم يتغير سوى القليل

جدا من عام ١٩٧٠ إلى عام ٢٠١٩. فقد تم تصنيف معظم البلدان، مثل جنوب أفريقيا وغابون ومصر والمغرب، على أنها متوسطة الدخل في عامي ١٩٧٠ و ٢٠١٩، مع عدم تغير دخل الفرد فيها مقارنة بالولايات المتحدة بشكل ملحوظ. وقد وقعت هذه البلدان في فخ الدخل المتوسط. وعلى المنوال نفسه، فقد تم تصنيف دول مثل إثيوبيا ورواندا وموزامبيق على أنها منخفضة الدخل في كل من عامي ١٩٧٠ و ٢٠١٩. وتشمل المجموعة الأكثر إثارة للقلق جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا ومدغشقر. ففي هذه المجموعة، كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي النسبي في هذه البلدان، مقارنة بالولايات المتحدة، أعلى في عام ١٩٧٠ منه في عام ٢٠١٩.

وبينما فشلت معظم البلدان الأفريقية في تحقيق أي تحسن ملموس من عام ١٩٧٠ إلى عام ٢٠١٩، خالفت دولة واحدة هذا الاتجاه. فقد ساعد الدخل المرتفع ونمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على دفع بوتسوانا من كونها دولة ذات دخل منخفض مقارنة بالولايات المتحدة إلى دولة ذات دخل متوسط. ومن المؤسف أن بوتسوانا هي الاستثناء من القاعدة. وتحتاج اقتصادات أفريقيا إلى النمو بشكل أسرع إذا أُريد لهذه البلدان أن ترقى إلى مستوى الدخل المرتفع.

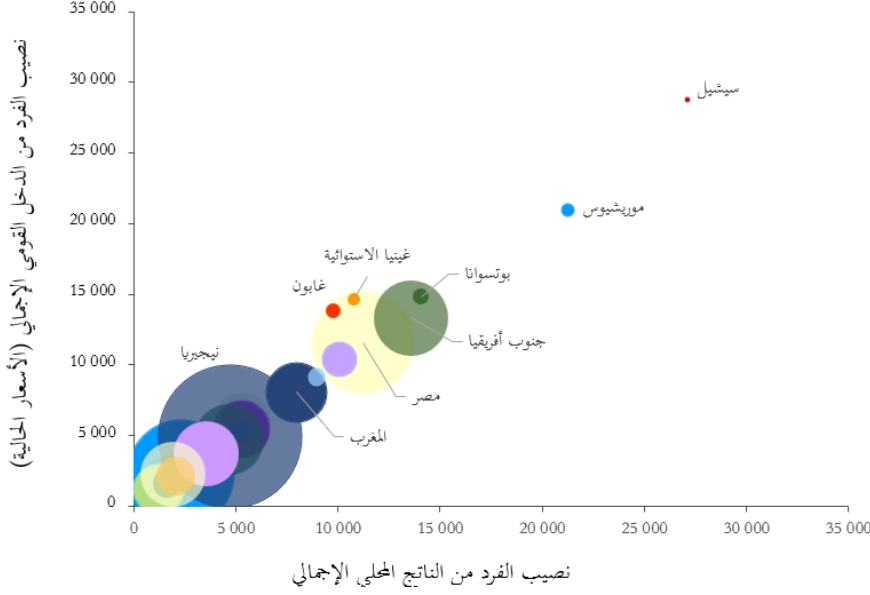
٢- وضع الدخل المتوسط: وجهة نظر بديلة

تشكل الديناميات المرتبطة بقياس رأس المال البشري والمادي، وتراكم الابتكار والتكنولوجيا وتنفيذهما، مع دمج التوسع الحضري والتصنيع، عمليةً معقدة (التركيبي وآخرون، ٢٠٢٢). ولفهم الرفاهية الاقتصادية في أفريقيا بشكل أفضل، هناك حاجة لنظرة أعمق.

وقد يشكل عدم كفاية هامش المناورة المالي عائقاً أمام النمو في العديد من البلدان الأفريقية. كما أن هناك العديد من العوامل "الهيكليّة" الأخرى التي يجب مراعاتها. فعلى سبيل المثال، يكاد يكون من المؤكد أن البلدان التي تتمتع بقدر أكبر من الحرية الاقتصادية وبيئات العمل المواتية تكون أكثر قدرة على التكيف مع الصدمات الخارجية، سواء كانت إيجابية أو سلبية. وتشكل أسواق العمل المرنة، والقوى العاملة الماهرة والمنتجة، وبيئات الأعمال الملائمة محركات أساسية للرفاه الاقتصادي، وكذلك الحصول على الغذاء والكهرباء بأسعار معقولة. وتتمتع البلدان ذات الأسواق المالية المتطورة أيضاً بميزة تتمثل في توفير التمويل للأعمال الجديدة، بينما يميل الاستثمار عادة نحو البلدان ذات البيئات الاقتصادية الكلية والسياسية المستقرة.

الشكل ١-٢:

نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي مقابل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات الأفريقية (بدولارات الولايات المتحدة)



المصدر: بيانات جمعها البنك الدولي من مصادر متعددة- عالجتها مؤسسة Our World in Data

ملاحظة: تمثل الفقاعات الحجم النسبي للسكان.

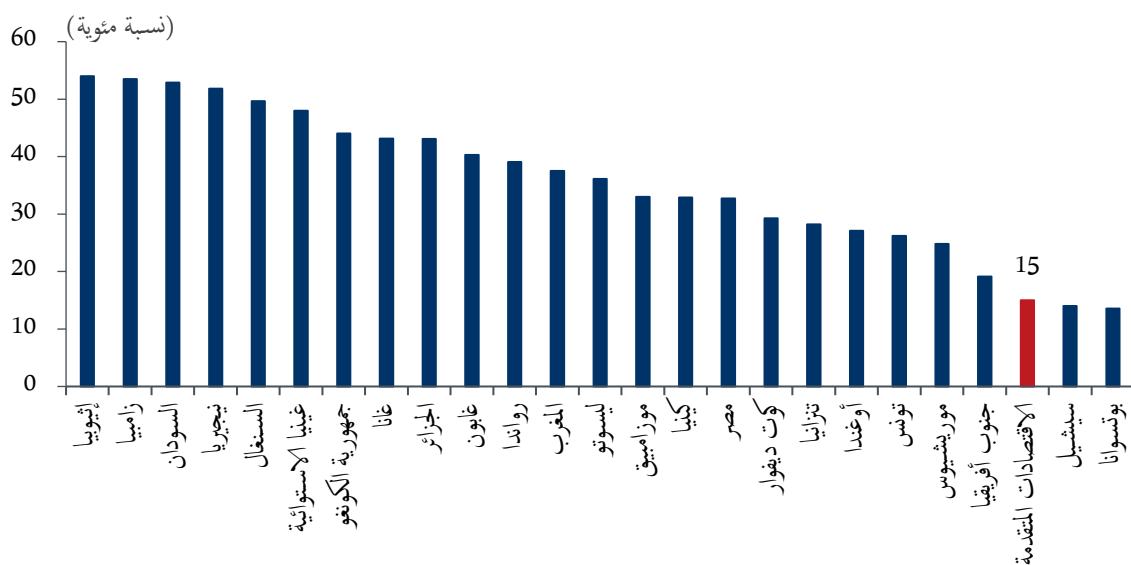
١-٢ تكلفة المعيشة

أظهرت أزمة تكلفة المعيشة التي شهدتها العالم مؤخراً مرة أخرى أن البلدان الأفريقية تتأثر بشكل غير متناسب بالصدمات العالمية. فقد أدت الاضطرابات في التجارة الحرة للسلع، بما في ذلك الأغذية والوقود والمدخلات الزراعية، إلى ارتفاع سريع في التضخم العالمي. كما أدى ذلك إلى تشديد سريع للسياسات النقدية: ولم تعد الأسر تكافح تضخم الأسعار المرتفع فحسب، بل يتعين عليها أيضاً أن تتعامل مع سياسة نقدية أكثر صرامة. وأجبرت الإجراءات المتعلقة بمعدلات الفائدة الرئيسية التي اتخذتها الاقتصادات المتقدمة في أعقاب جائحة كوفيد-١٩ محافظي المصارف المركزية الأفريقية على الرد بشكل حاسم من خلال رفع أسعار الفائدة بسرعة أكبر. وتبرز هذه التطورات الأخيرة الحاجة إلى النظر في مرونة القوة الشرائية وأنماط إنفاق الأسر عند تقييم مستوى دخل البلد بشكل أعم.

وفي المتوسط، تمثل المؤشرات الفرعية لأسعار الغذاء في جميع أنحاء أفريقيا نحو ٣٦ في المائة من سلال مؤشرات أسعار الاستهلاك ذات الصلة، مقارنة بمتوسط قدره ١٥ في المائة في الاقتصادات المتقدمة. فالاقتصادات الأفريقية التي تملك مستويات مرتفعة نسبيا من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تنطوي على وزن أقل لتضخم أسعار المواد الغذائية. وهذا يعني زيادة في عدم مرونة الإنفاق. وتتجمع بوتسوانا وجنوب أفريقيا وسيشيل وموريشيوس حول متوسط الاقتصادات المتقدمة، بينما تبقى الاقتصادات الأقل نموا في الطرف الآخر من الطيف. وبدل هذا الوزن الذي ينطوي عليه مؤشر أسعار الاستهلاك على أنماط الإنفاق: فإذا أنفقت نسبة كبيرة من الدخل على المواد الغذائية، فذلك يدل على محدودية القوة الشرائية بالنسبة للسلع التقديرية. وهذا بدوره يقدم نظرة أخرى على مستويات الدخل القومي.

الشكل ٢-٢:

وزن الغذاء في سلة المستهلك (نسبة مئوية)



المصدر: مؤسسة أكسفورد للاستشارات الاقتصادية في أفريقيا

٢-٢ القوة الشرائية

كان للحرب في أوكرانيا، إلى جانب الآثار غير المباشرة للجائحة كوفيد-١٩، تأثير هائل على الاقتصادات الأفريقية. وكان هذا التأثير متفاوتا أيضا. فقد اتسم الوضع في غرب أفريقيا بالتباين، حيث يميل الأداء الاقتصادي للمنطقة إلى الارتباط بأسعار النفط الدولية. وفي الجنوب الأفريقي، يبقى معدل النمو التاريخي المتوسط المرجح على

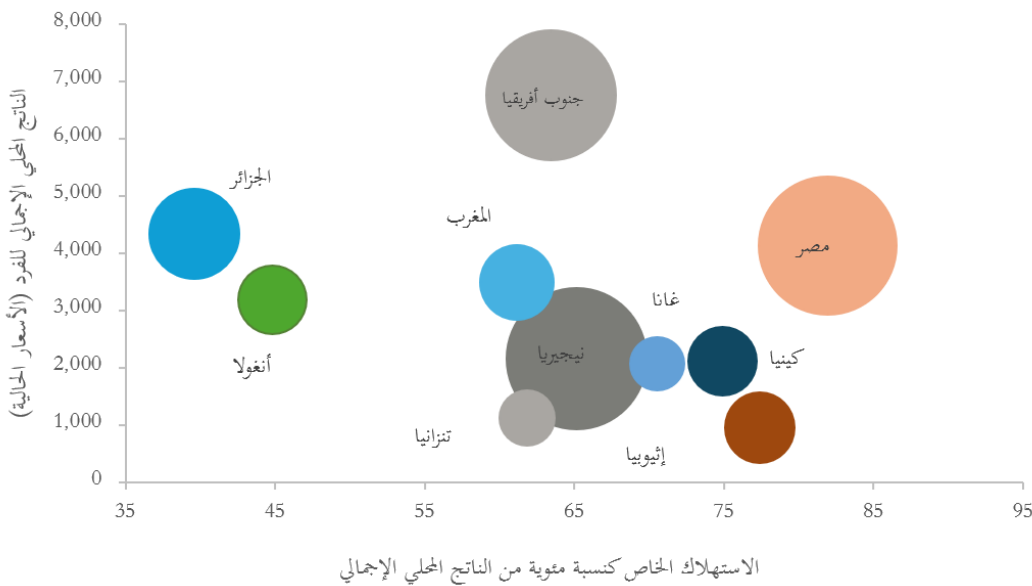
يشير وزن سعر المواد الغذائية في مؤشر أسعار الاستهلاك إلى مستويات ثروة أعلى

المدى الطويل في جنوب أفريقيا هو الأدنى في أفريقيا، وهو ما يقوض ثروة الأسرة المعيشية. وأنتجت اقتصادات شرق أفريقيا باستمرار أسرع معدلات النمو في القارة لأكثر من عقد من الزمان. ومن العناصر الأساسية التي دعمت هذا النمو التركيبة السكانية المواتية والتنوع الاقتصادي، إلى جانب التوسع المطرد في الخدمات الأساسية.

وفي شمال أفريقيا، تتوفر مصر على واحدة من أكبر الأسواق الاستهلاكية في القارة. وتبرز جنوب أفريقيا، وهي أكثر الاقتصادات تصنيعا في أفريقيا، من حيث حجمها الاقتصادي ومستوياتها العالية من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنظيراتها الأفريقية الأخرى. وتترتب عن ذلك آثار على مستوى الإنفاق وأنماطه. ومع ذلك، فإن الاستهلاك الخاص في مصر، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، هو الأعلى في القارة بنسبة ٨٥ في المائة، تليها كينيا وإثيوبيا. ويمكن أن يقدم الناتج المحلي الإجمالي الكلي صورة مشوهة للثروة بسبب هيمنة القطاعات الاستخراجية، في حين يعطي الإنفاق الاستهلاكي صورة أكثر دقة لمداخيل الأسر.

الشكل ٢-٣:

الإنفاق الاستهلاكي في كبرى اقتصادات أفريقيا (بدولارات الولايات المتحدة)



تتملك نيجيريا أكبر اقتصاد،
بينما جنوب أفريقيا هي
الأغنى، أما الاستهلاك
النسبي في مصر فهو الأعلى

المصدر: مؤسسة أكسفورد للاستشارات الاقتصادية في أفريقيا.

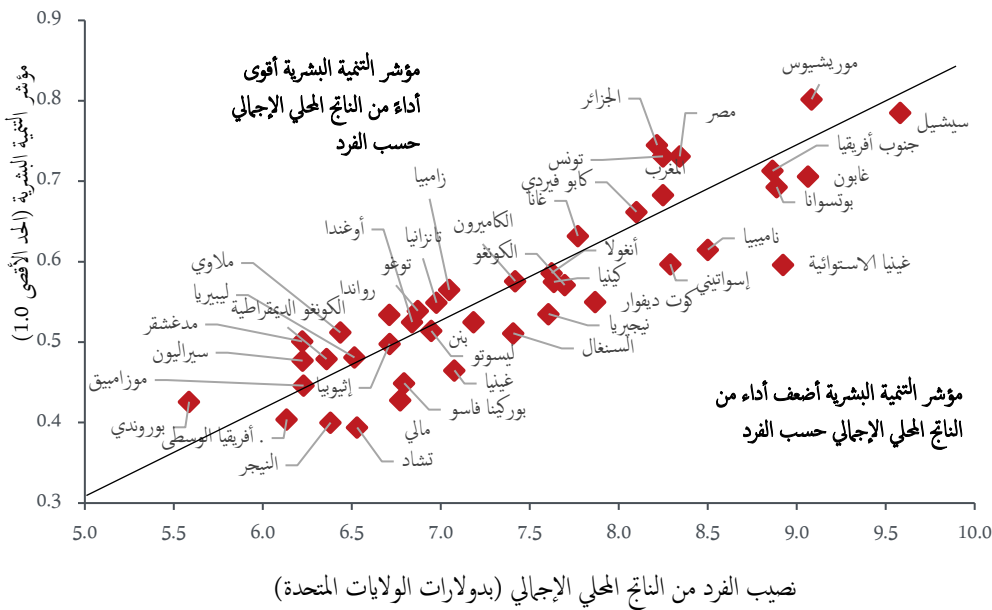
ملاحظة: تمثل الفقاعات أحجام الناتج المحلي الإجمالي النسبية (بمليارات الدولارات الأمريكية، ٢٠٢٢).

ويصنّف مؤشر التنمية البشرية ١٩١ بلداً على أساس إنجازاتها الاجتماعية والاقتصادية. وهو يتألف من ثلاث ركائز: الصحة (متوسط العمر المتوقع)؛ والتعليم (سنوات الدراسة)؛ ومستوى المعيشة أو الدخل (نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي). وتتربط ركائز مؤشر التنمية البشرية الثلاث ترابطاً وثيقاً لأن مستويات التعليم العالي تحسّن مستويات المعيشة والدخل، وهو ما يرفع متوسط العمر المتوقع. وعلاوة على ذلك، فإن البلدان الأكثر غنى تنفق أكثر على التعليم والرعاية الصحية، الأمر الذي يزيد من متوسط العمر المتوقع.

الشكل ٢-٤:

مؤشر التنمية البشرية، مقارنة بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي في عام

٢٠٢١



المصادر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة أكسفورد للاستشارات الاقتصادية في أفريقيا.

وبينما توجد علاقة قوية بين درجة بلد ما على مؤشر التنمية البشرية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، هناك بلدان يخالف فيها مؤشر التنمية البشرية ومستويات الدخل التوقعات. وتبقى حالة غينيا الاستوائية أقصى الحالات: فتصنيفها النسبي على مؤشر التنمية البشرية أقل بكثير من التوقعات التي يوحي بها مستوى الدخل فيها. وفي عام ٢٠٢١، كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في غينيا

هناك علاقة إيجابية قوية بين مؤشر التنمية البشرية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

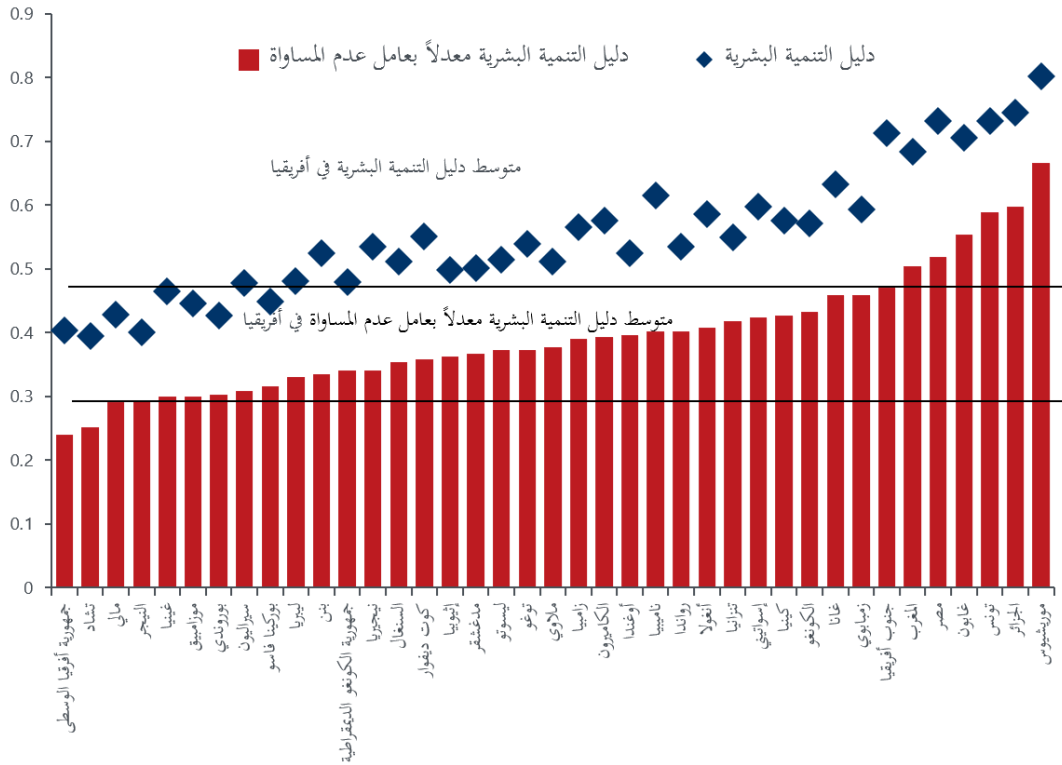
الاستوائية الذي يبلغ ٧ ٥١٠ دولارات أعلى قليلا من نظيره في بوتسوانا (٧ ٢٥٠ دولارا)؛ ومع ذلك، فإن درجتها على مؤشر التنمية البشرية الذي يبلغ ٠,٥٩٦ أقل بشكل ملحوظ من درجة بوتسوانا، وهي ٠,٦٩٣. ويعزى هذا الاختلاف إلى ثروة غينيا الاستوائية الكبيرة من الموارد وقلة عدد سكانها. كما يدفع قطاع المحروقات النمو بشكل غير متناسب في غينيا الاستوائية. ومع ذلك، فإن هذه الثروة لا تتدفق إلى عامة السكان ولا تُحسّن مستويات المعيشة في البلاد.

ويؤدي عدم المساواة والتفاوت في الثروة داخل البلد إلى عدم الكفاءة الاقتصادية، الأمر الذي يؤدي إلى فجوة بين مستويات التنمية البشرية المحتملة والفعالية في أي بلد. ويستلزم ذلك استخدام مؤشر تنمية بشرية معدّل يأخذ في الحسبان عدم المساواة في بلد ما ليكون التحليل محدّثا. ويعكس هذا المؤشر تأثير عدم المساواة الذي يوجّد اختلافات بين المستوى الفعلي للتنمية البشرية (مؤشر التنمية البشرية معدّلا بعامل عدم المساواة) وإمكانات البلد الحالية (مؤشر التنمية البشرية).

وتسجل جنوب أفريقيا ومصر وناميبيا أكبر التفاوتات بين درجاتها على مؤشر التنمية البشرية ودرجاتها على مؤشر التنمية البشرية معدّلا بعامل عدم المساواة، بينما تسجل درجتا كل من أوغندا وبوروندي والنيجر أكبر تقارب. وتعرف جنوب أفريقيا، على سبيل المثال، مستويات تنمية هي من بين أعلى المستويات في أفريقيا، ولكنها تعتبر أيضا واحدة من أكثر البلدان من حيث عدم المساواة في العالم. ويُحدّث ذلك اختلافات في مختلف مؤشرات التنمية البشرية، حيث كانت درجة البلد بحسب مؤشر التنمية البشرية خامس أعلى درجة في أفريقيا، بينما جاءت درجتها درجة بحسب مؤشر التنمية البشرية معدّلا بعامل عدم المساواة في المرتبة السابعة.

الشكل ٥-٢:

مؤشر التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة مقابل مؤشر التنمية البشرية، ٢٠٢١



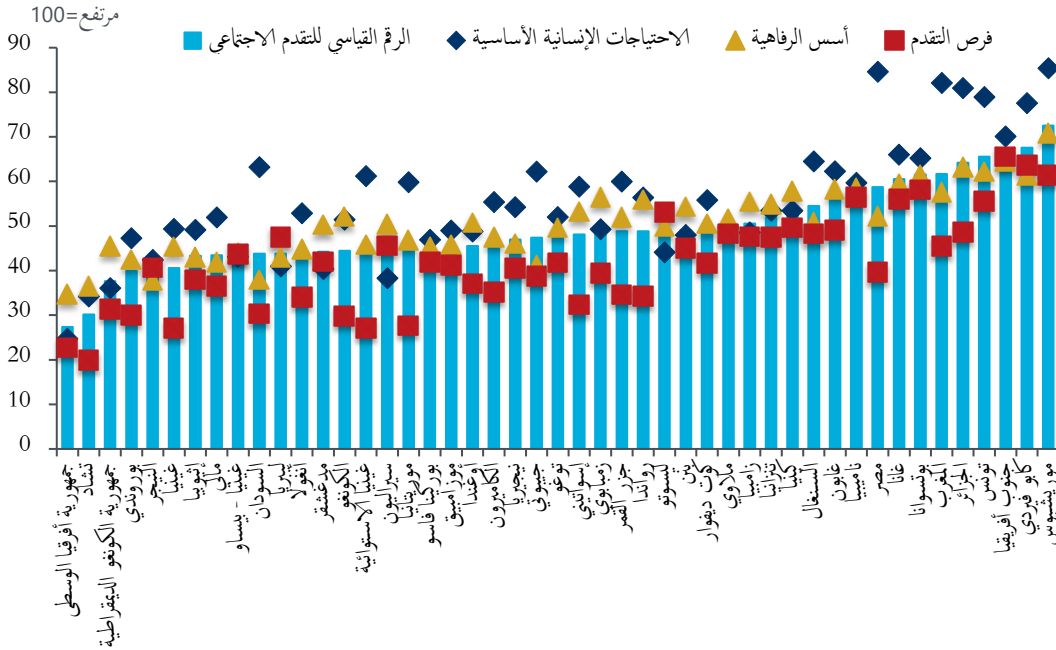
المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وكما هي الحال بالنسبة لمؤشر التنمية البشرية، فإن مؤشر التقدم الاجتماعي يقيس التنمية البشرية، ولكنه ينظر في مدى توفير البلدان الاحتياجات الاجتماعية والبيئية لمواطنيها. ويرتكز مؤشر التقدم الاجتماعي على ثلاث ركائز هي: (أ) الاحتياجات الإنسانية الأساسية؛ و(ب) أسس الرفاه؛ و(ج) فرص التقدم. وتتعلق ركيزة الاحتياجات الإنسانية الأساسية بحصول البلدان على الغذاء والمياه والصرف الصحي والمأوى والسلامة الشخصية، وهي ركيزة مؤشر التقدم الاجتماعي التي تؤدي فيها أفريقيا أفضل أداء. وتشمل ركيزة أسس الرفاه الوصول إلى المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والجودة البيئية. وتأخذ ركيزة فرص التقدم في الاعتبار الحقوق الشخصية وحرية الاختيار والشمول المجتمعي والوصول إلى التعليم المتقدم، وهي ركيزة مؤشر التقدم الاجتماعي التي تؤدي فيها أفريقيا أسوأ أداء.

ارتفاع مستويات عدم المساواة الاقتصادية يوجد اختلافات بين مؤشر التنمية البشرية ومؤشر التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة في البلدان الأفريقية

الشكل ٢-٦:

مؤشر التقدم الاجتماعي وركائزه الثلاث، ٢٠٢٣



المصدر: Social Progress Imperative.

ورغم أن الاحتياجات الإنسانية الأساسية هي الركيزة التي تؤدي فيها أفريقيا أفضل أداء، فإن بلدانا مثل جنوب أفريقيا وليبريا وليسوتو هي الأسوأ أداء فيها بسبب ضعف الرعاية الطبية الأولية، أو عدم كفاية المأوى أو شواغل السلامة الشخصية.

وقد حققت موريشيوس أعلى درجة استنادا إلى مؤشر التقدم الاجتماعي واحتلت المرتبة الأولى في ركيزتي الاحتياجات الإنسانية الأساسية وأسس الرفاه. ومع ذلك، وفي ما يتعلق بركيزة فرص التقدم، تتفوق كل من جنوب أفريقيا (الأولى) وكابو فيردي (الثانية) على موريشيوس (الثالثة). وهناك أربع دول في شمال أفريقيا تحتل المراكز العشرة الأولى، وهي تونس (الرابعة) والجزائر (الخامسة) والمغرب (السادس) ومصر (التاسعة). والبلدان الثلاثة الأسوأ أداء هي جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي تختلف بشكل ملحوظ عن بقية القارة في معظم المقاييس.

ركيزة فرص التقدم هي أسوأ المقاييس أداء في مؤشر التقدم الاجتماعي في معظم البلدان الأفريقية

٣- تغير المناخ وفخ الدخل المتوسط

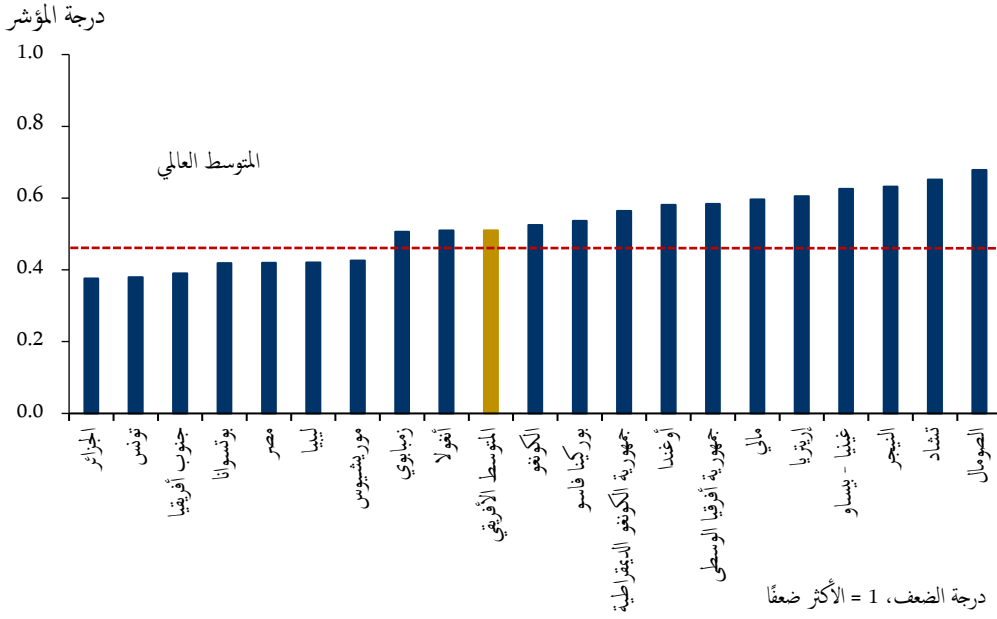
في هذا الفرع، سيتم تحديد وتقييم القنوات المباشرة وغير المباشرة التي يمكن أن يؤثر من خلالها تغير المناخ على البلدان الأفريقية، وبالتالي قدرتها على الإفلات من فخ الدخل المتوسط.

١-٣ الروابط المباشرة وغير المباشرة

قبل ظهور جائحة كوفيد-١٩ وتدابير الإغلاق التي أُتخذت لاحتواء انتشارها، أظهر النمو الاقتصادي في أفريقيا بالفعل علامات على التباطؤ. وأظهر الانكماش الاقتصادي الناجم عن ذلك مواطن ضعف حادة في عدة اقتصادات أفريقية، ورسم صورةً للآثار المحتملة التي قد تنجم عن الصدمات المتصلة بالمناخ. وهذا يؤكد حاجة العديد من الدول الأفريقية إلى تحسين مرونتها الاقتصادية في أوقات الأزمات، كما يُبرز عدم استعدادها للصدمات المناخية الحتمية التي تنتظرها. وسيؤثر تغير المناخ على الاقتصادات الأفريقية من خلال صدمات على صعيدي الطلب والعرض على السواء، وهو ما يوسع نطاق التكاليف الاقتصادية وحجمها. وهذا بدوره يستلزم اتخاذ تدابير تخفيف وتكيف شاملة وبعيدة المدى، وهو ما يعقد في نهاية المطاف استجابة القارة للآثار المتصلة بتغير المناخ. ومع ذلك، فإن صدمات تغير المناخ تختلف شيئاً ما عن الأحداث الاقتصادية مثل الركود، حيث من المرجح أن تكون آثارها مستمرة وغالباً ما تكون غير قابلة للإصلاح (أسافو أدجاي وندونغ-يو وشيميليس ٢٠٢٢).

الشكل ٣-١:

الدرجات المسجلة على مؤشر الضعف، ٢٠٢١



سيؤدي تغير المناخ إلى خسائر اقتصادية كبيرة في أفريقيا إذا لم يتم التخفيف من آثاره

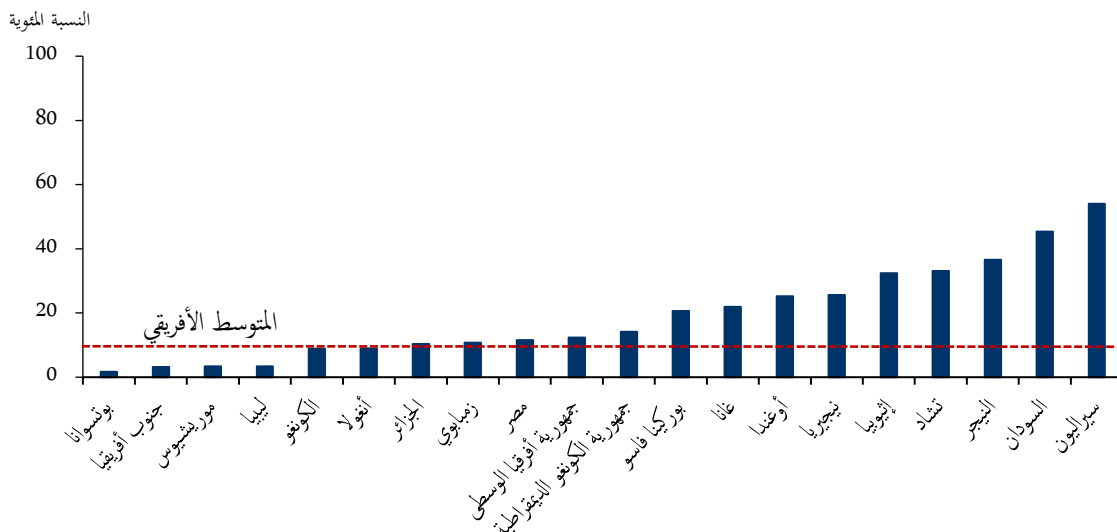
المصدر: Notre Dame Global Adaptation Initiative (2023).

واستناداً إلى الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، من المحتمل جداً حدوث زيادات في درجات الحرارة في جميع أنحاء أفريقيا وفقاً لجميع سيناريوهات الانبعاثات، وتشير التقديرات إلى أن درجات الحرارة سترتفع بأكثر من ٣ درجات مئوية في جميع أنحاء أفريقيا بحلول نهاية القرن، باستثناء وسط أفريقيا، حيث من المتوقع ارتفاعها بمقدار ٢,٥ درجة مئوية (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، ٢٠٢١). ولعل التأثير المتوقع على الزراعة في سياق تغير المناخ يقع في صميم معضلة إفلات أفريقيا من فخ الدخل المتوسط. ومع ذلك، قد تكون لتغير المناخ أيضاً عواقب سلبية على عرض اليد العاملة وتراكم رأس المال والإنتاجية، وكلها عناصر أساسية لرفع مستوى الدخل في بلد ما. ففي عام ٢٠٢٢، بلغت القيمة المضافة لقطاع الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك كحصة من الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ١٧,٣ في المائة (البنك الدولي، ٢٠٢٤). ورغم اختلاف التقديرات، فإن حوالي ٧٠ في المائة من الأفارقة يعتمدون على الزراعة لكسب عيشهم، بينما تعتمد الغالبية العظمى من سكان القارة على زراعة الكفاف (بيتي، ٢٠١٦).

ويعاني قطاع الزراعة في أفريقيا من الهشاشة بشكل خاص لأنه يعتمد بصورة رئيسية على مياه الأمطار. وسيؤدي ارتفاع درجات الحرارة واحتمال انخفاض هطول الأمطار أو زيادة تقلبه في نهاية المطاف إلى انخفاض إنتاج الزراعة التجارية وزراعة الكفاف على حد سواء. وبصرف النظر عن انخفاض الإنتاج الزراعي الذي يؤثر مباشرة على سبل عيش مزارعي الكفاف، من المرجح أن تنتقل آثاره إلى أسعار السلع الأساسية، الأمر الذي يؤدي إلى ضغوط تضخمية، نظرا للاختلافات بين الطلب والعرض. ويؤدي ذلك إلى طبقة إضافية من الخسائر الاقتصادية، حيث ينتج عن التضخم المرتفع تآكل الدخل الحقيقي للأسر ويستلزم تشديد شروط السياسات النقدية، وهو ما يزيد من إضعاف الطلب الاستهلاكي وأداء الناتج المحلي الإجمالي بشكل عام. وعلاوة على ذلك، فإن ارتفاع درجات الحرارة وما يترتب عنه من تباطؤ في الإنتاج الزراعي قد يعرقل الصادرات أيضا، وهو ما يقلص حصائل الصادرات والإيرادات الحكومية.

الشكل ٢-٣:

إجمالي القيمة المضافة للزراعة كحصة من مجموع القيمة المضافة الإجمالية، ٢٠٢٢ (النسبة المئوية)



قد يؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى تفاقم الفقر الغذائي في جميع أنحاء أفريقيا

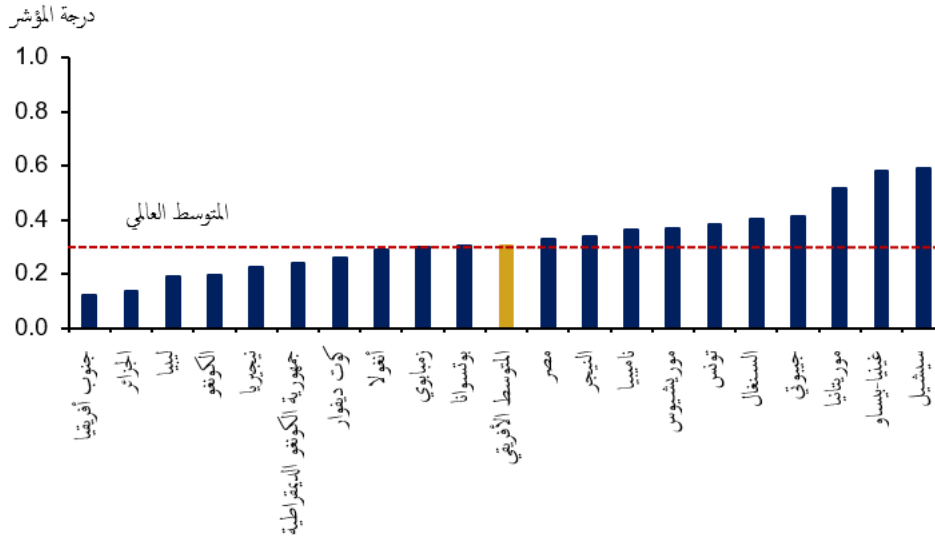
ملاحظة: البيانات الخاصة بإريتريا، وتشاد، وجزر القمر، وسان تومي وبرينسيبي، وغينيا - بيساو، وليبيريا، ومالي، وموريتانيا لم تكن متاحة

المصدر: مؤسسة أكسفورد للاستشارات الاقتصادية في أفريقيا.

ومن المتوقع أيضا أن يؤدي تغير المناخ إلى زيادة الطلب على الطاقة، حيث تُرتقب زيادة في الطلب العالمي على الطاقة المعرضة لتغير المناخ (قبل التكيف) بنسبة تتراوح بين ١١ و ٢٧ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠ في ظل سيناريو الاحترار المعتدل، في حين تُتوقع زيادة تتراوح بين ٢٥ و ٥٨ في المائة في ظل سيناريو احترار أكثر شدة (فان رويجفين ودي سيان وسو وينغ، ٢٠١٩). ومع ذلك، فإن الطلب على الطاقة في أفريقيا يتجاوز بالفعل العرض بهامش كبير، حيث يتعذر على حوالي ٤٣ في المائة من سكان القارة الحصول على الكهرباء (الوكالة الدولية للطاقة، ٢٠٢٣). ومن المرجح أن يظل هذا الوضع على ما هو عليه على المدى الطويل، نظرا للتراكم الهائل في تأخر إمدادات الكهرباء، والظروف الاجتماعية والاقتصادية السيئة السائدة والنمو السكاني السريع، الذي يتفاقم في نهاية المطاف بسبب تغير المناخ. وبالتالي، قد يُجبط تغير المناخ قدرة أفريقيا على الإفلات من فخ الدخل المتوسط، نظرا لأهمية الوصول إلى الطاقة لتنمية رأس المال البشري، والإنتاجية، وفي نهاية المطاف، قد يجبط قدرتها على تحقيق التنمية الاقتصادية (ستيرن وبيرك وبرنز، ٢٠١٩).

الشكل ٣-٣:

الدرجات المسجلة في ضعف البنية التحتية، ٢٠٢١



درجة الضعف في مجال البنية التحتية، ١ = الأكثر ضعفاً

المصدر: Notre Dame Global Adaptation Initiative (2023)

وبالإضافة إلى الآثار المذكورة أعلاه، فإن تغير المناخ يهدد مجموعة من المجالات والمكونات الاقتصادية الأخرى التي تعدُّ حيوية لتحسين الظروف الاجتماعية

من الضرورة بمكان
اتخاذ
الاستجابة والتكيف
بعيدة المدى

والاقتصادية والتنمية الاقتصادية في القارة الأفريقية. ويهدد تأثير تغير المناخ بزيادة الإنفاق الحكومي على الإغاثة في حالات الكوارث، وعمليات إصلاح البنية التحتية، والرعاية الاجتماعية، ويُحتمل أن تكون زيادة الإنفاق الحكومي على الرعاية الاجتماعية مدفوعة بالهجرة والنزاعات التي يسببها تغير المناخ. ففي عام ٢٠١٩، تسبب إعصار 'إيداي' في أضرار بلغت أكثر من ملياري دولار في جميع أنحاء زمبابوي وملاوي وموزامبيق وغيرها من المناطق المتضررة (البنك الدولي، ٢٠١٩). ومقارنة بالفترة ١٩٧٠-١٩٧٩، فقد تضاعف تواتر الجفاف في أفريقيا ثلاث مرات تقريبا بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٩، بينما زاد تواتر العواصف أربعة أضعاف وتواتر الفيضانات ١٠ أضعاف (البنك الدولي، ٢٠٢١). ومع توقع زيادة تواتر الظواهر الجوية القصوى وشدتها مع ارتفاع درجات الحرارة، قد تتعرض خزائن الدولة لضغوط لا بسبب زيادة النفقات فحسب، بل أيضا بسبب انخفاض الإيرادات.

وتواجه أفريقيا بالفعل العديد من التحديات الإنمائية التي من المرجح أن تتفاقم بسبب تغير المناخ. وتُبرز هذه الآثار المحتملة نقاط ضعف هيكلية موجودة بالفعل وتعرقل تقدم القارة نحو فئات الدخل الأعلى. وفي الأساس، تواجه القارة تحديا مزدوجا: فالتنمية الاقتصادية حاليا في مستويات غير كافية لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية بشكل ملموس، في حين قد يمحو تغير المناخ ما تحقق من تقدم حتى الآن أو يعرقل التقدم في المستقبل. وبالنظر إلى حجم التحديات الإنمائية والآثار المقبلة لتغير المناخ، يجب أن تكون تدابير التكيف والتخفيف بعيدة المدى ومصممة وفقا للسياق الأفريقي. وكل ما دون ذلك قد يجعل تغير المناخ يقيّد قدرة أفريقيا على الإفلات من فخ الدخل المتوسط.

٤- احتمالات إفلات أفريقيا من فخ الدخل المتوسط

يقدم هذا الفرع تقييماً لاحتمالات إفلات الدول الأفريقية من فخ الدخل المتوسط في العقود المقبلة. وقد صيغت هذه التوقعات في سياق ما يشهده العالم من تغيير مناخي وما ينجر عنه من أثر على إمكانات تحقيق التنمية.

وفضلاً عن ذلك، يتم تناول التحولات الهيكلية اللازمة لتحقيق الانتقال إلى وضع البلدان ذات الدخل المرتفع، كما هي الحال بالنسبة لفرص الدول الأفريقية لتحقيق هذا الانتقال.

٤-١ مسارات النمو الحالية

إن تحقيق فترة ممتدة من الازدهار الاقتصادي المتناسك أمر أساسي للإفلات من فخ الدخل المتوسط. وإذا كانت طبيعة النمو الاقتصادي تقتضي المرور بمرحلة انتقالية بارزة في طريق الانتقال إلى مركز الدخل المرتفع، وهو ما سيناقش لاحقاً في هذا الفرع، فإنه لا يزال يتعين على الدولة أن تُراكم عقوداً من النمو القوي للانتقال إلى مركز أعلى من وضع البلد متوسط الدخل.

والحال أن مسارات النمو الحالية بالنسبة لمعظم الدول الأفريقية تنذر بسوء في هذا الصدد. وحتى عند الاحتفاظ بعتبة الدخل المتوسط الأعلى الحالية، من المتوقع ألا يفلت من فخ الدخل المتوسط على مدى العقدين المقبلين سوى عدد قليل جداً من البلدان الأفريقية.

وتمثل موريشيوس الحالة الشاذة الواضحة من منظور أفريقي، حيث من المتوقع أن تصل هذه الدولة الجزرية إلى وضع البلد مرتفع الدخل قبل نهاية العقد الحالي. وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تصل كل من بوتسوانا وغابون إلى وضع البلد مرتفع الدخل بحلول نهاية عام ٢٠٤٠.

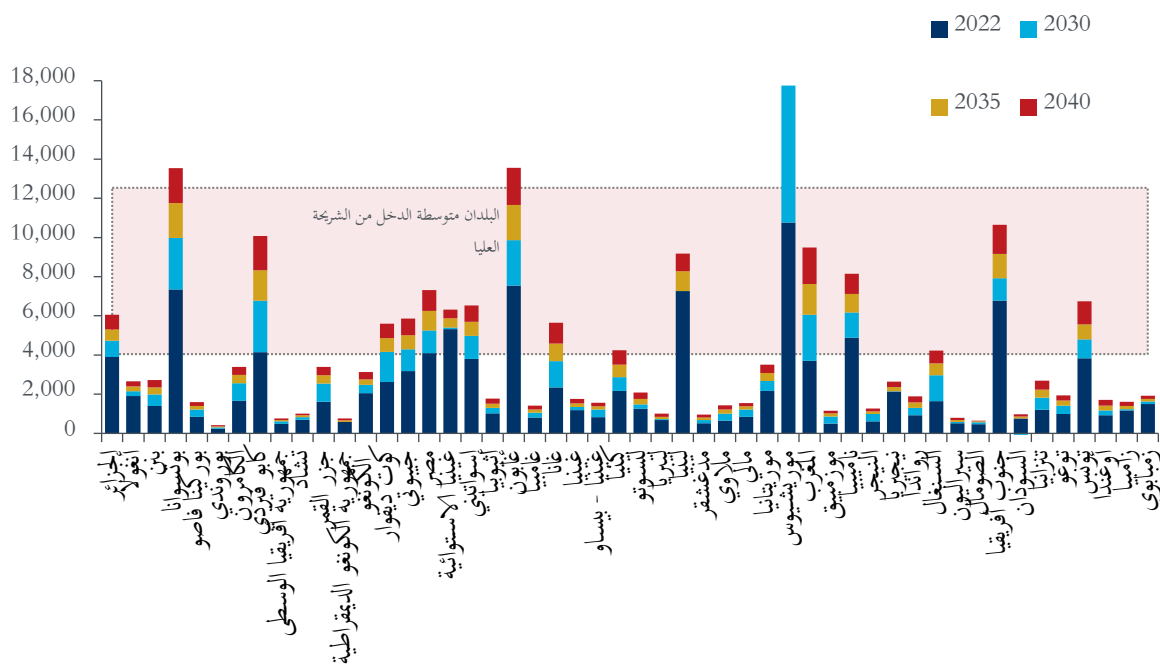
بيد أنه تجدر الإشارة إلى أن منهجية القياس والتصنيف المعتمدة، لا سيما في حالة غابون، يمكن أن تشوّه التصورات إذا تعلق الأمر بتقييم الوضع الإنمائي: فغابون لا تزال تعتمد اعتماداً كبيراً على إنتاج النفط، وهو ما يؤثر تأثيراً كبيراً على أرقام الناتج المحلي الإجمالي، علاوة على أن أثر الثروة النفطية لا ينعكس دائماً على اقتصاد البلد برمته.

مسارات النمو الحالية
نذير سوء بالنسبة
لمعظم الدول الأفريقية

وهذا يؤكد الحاجة إلى البحث في وجهات نظر بديلة بشأن التقدم الإنمائي، على النحو الذي نوقش آنفا، لصياغة نظرة أكثر شمولا.

الشكل ٤-١:

التوقعات بشأن نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بدولارات الولايات المتحدة)



المصدر: البنك الدولي ومؤسسة أكسفورد للاستشارات الاقتصادية في أفريقيا.

ومن دواعي القلق أنه من المتوقع أن تظل معظم البلدان الأفريقية ضمن فئة البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى في المستقبل المنظور، حتى عند عدم احتساب التعديلات المقبلة لعنات شرائح الدخل. والدول الأفريقية التي من المتوقع أن تدخل عتبة الدخل المتوسط الأعلى بحلول نهاية العقد هي إسواتيني وتونس والجزائر وكابو فيردي ومصر والمغرب، ولكن من غير المتوقع أن يتجاوز أي من هذه البلدان هذه العتبة خلال العقدين التاليين، وفي ذلك دلالة على فخ الدخل المتوسط. وعلاوة على ذلك، تندرج جنوب أفريقيا حاليا ضمن فئة البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى، ولكن لا يتوقع أن ترتقي عن هذه الفئة في المستقبل المنظور. أما الاقتصادات الأفريقية

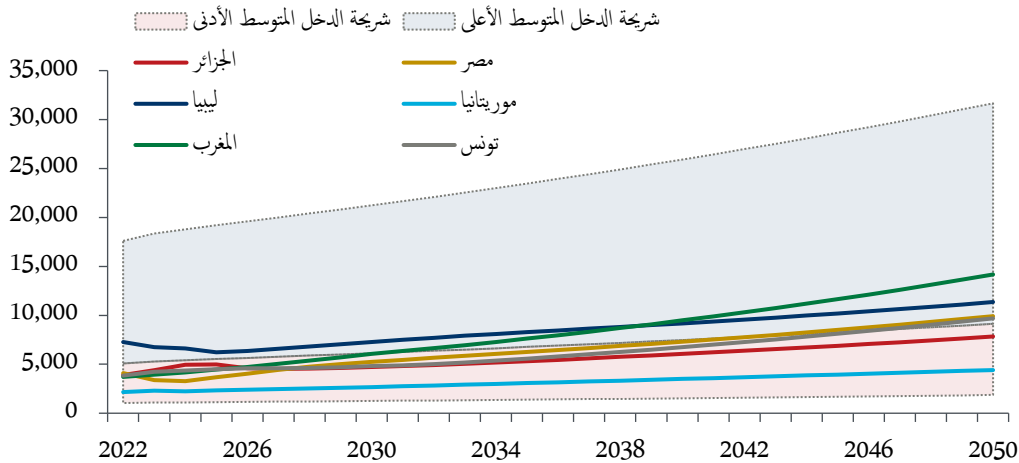
يُتوقع أن تظل معظم
البلدان الأفريقية ضمن
فئة البلدان ذات
الدخل المتوسط الأدنى
في المستقبل المنظور

الرئيسية التي يتوقع أن تدخل شريحة الدخل المتوسط الأعلى خلال الفترة ٢٠٣٥-٢٠٤٠ فهي السنغال وغانا وكوت ديفوار وكينيا.

وعند تعديل شرائح الدخل بالنسبة للتضخم في الولايات المتحدة للحصول على فكرة أوضح عن القدرة الشرائية في تاريخ لاحق، تصبح صعوبة الإفلات من فخ الدخل المتوسط أكثر جلاء. أولاً، إذا ما نظرنا إلى منطقة شمال أفريقيا، تُبين أحدث الأرقام أنه من المتوقع أن تدخل تونس ومصر فئة البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى في حدود عام ٢٠٤٠، لكن نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في هاتين الدولتين سيتطور وفقاً لتطور الحد الأدنى لفئة الدخل هذه في العقد الذي يلي ذلك العام، ومن ثم لن يترتب عن ذلك أي تقدم نحو مستوى الدخل المرتفع. وفي الواقع، إن المغرب هو الدولة الوحيدة في شمال أفريقيا التي من المتوقع أن تحرز تقدماً كبيراً من حيث مستوى الدخل على مدى العقود المقبلة. فمن المتوقع أن يتجاوز المغرب، الذي يعتبر حالياً من البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى، عتبة الدخل المتوسط الأعلى بحلول نهاية العقد الحالي وأن يحقق مكاسب كبيرة ضمن هذه الفئة من البلدان في العقدين التاليين. غير أن التوقعات الحالية تفيد بأن المغرب سيظل، بحلول عام ٢٠٥٠، أقرب إلى الحد الأدنى من شريحة الدخل المتوسط الأعلى منه إلى الحد الأعلى.

الشكل ٤-٢:

التوقعات بشأن نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي: منطقة شمال أفريقيا (بدولارات الولايات المتحدة)

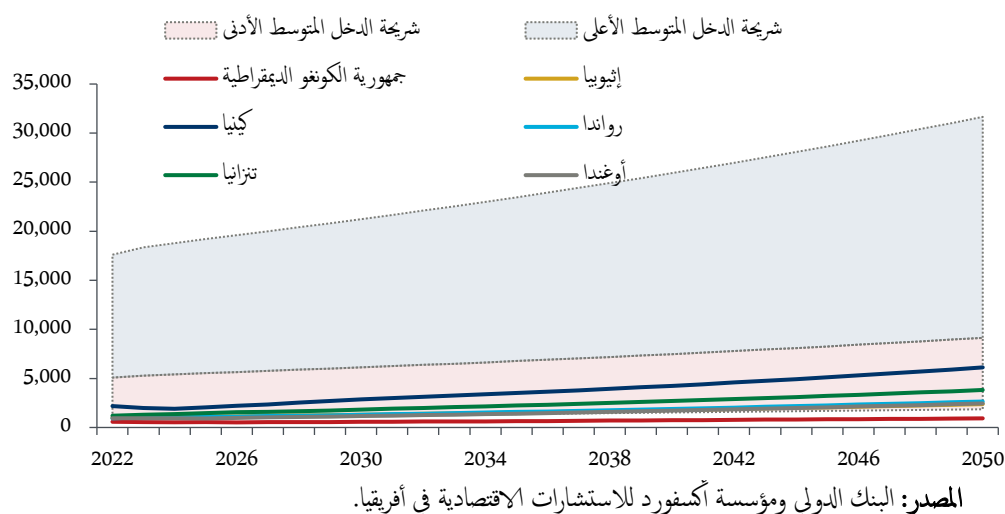


المصدر: البنك الدولي ومؤسسة أكسفورد للاستشارات الاقتصادية في أفريقيا.

وعند بحث شرائح الدخل المعدلة وفقا للتضخم ومسارات النمو الحالية في شرق أفريقيا، يتبين أنه ليس ثمة ما يشير إلى إحراز تقدم كبير يذكر. إذ لا يوجد بلد كبير في شرق أفريقيا ضمن فئة الدخل المتوسط الأعلى، ومن المتوقع أن يظل الوضع على هذه الحال على مدى العقود الثلاثة المقبلة. ومن المتوقع أن تحقق كينيا أكبر نسبة من التقدم من منظور شرق أفريقيا، ولكن المتوقع هو أن نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في هذا البلد، الذي سيبلغ حسب التوقعات بحلول عام ٢٠٥٠ نحو ٦ ١٢٥ دولارا، سيظل أقل بكثير من عتبة الدخل المتوسط الأعلى التي ستبلغ في ذلك الوقت نحو ٧ ٢٧٠ دولارا. وفي الطرف الآخر من الطيف، تشير التوقعات الحالية إلى أن جمهورية الكونغو الديمقراطية لن تبلغ مركز الدخل المتوسط الأدنى في العقود الثلاثة المقبلة.

الشكل ٤-٣:

التوقعات بشأن نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي: شرق أفريقيا (بدولارات الولايات المتحدة)



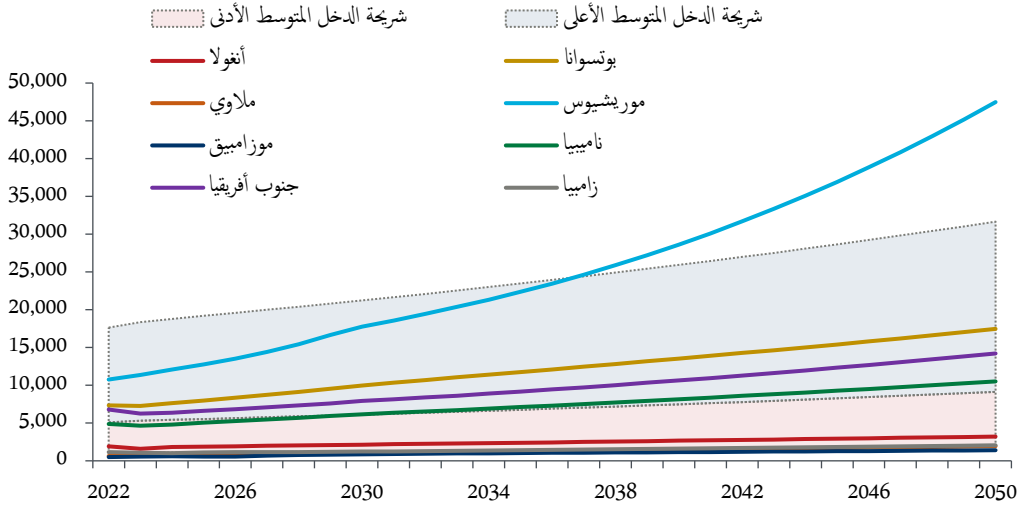
وبالانتقال إلى الجنوب الأفريقي، تمثل موريشيوس حالة شاذة واضحة من حيث التقدم، إذ يتوقع أن تحرز تقدما نحو بلوغ وضع البلد مرتفع الدخل. وحتى عند تعديل شرائح الدخل بالنسبة للتضخم، لا يزال من المتوقع أن تحقق موريشيوس وضع الدخل المرتفع قبل عام ٢٠٤٠. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الأداء القوي لن يكون مدفوعا حصرا بتوقعات تحقيق نمو قوي في الناتج المحلي الإجمالي، بما أن التوقعات بالنسبة للعديد من البلدان الأفريقية الرئيسية الأخرى أكثر إيجابية من حيث فرص النمو على

يُتوقع أن تسجل كينيا أكبر نسبة من التقدم، من منظور شرق أفريقيا، من حيث الانتقال إلى فئة البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى

المدى الطويل. ومن العوامل البارزة الأخرى المحفزة لهذا النمو القوي في نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي انخفاض عدد السكان وانخفاض سعر الصرف المحسوب نسبيا، وهو ما يدعم مستويات الدخل في موريشيوس متى ما قُدرت بدولارات الولايات المتحدة. ومن المتوقع أن تكون بوتسوانا ثاني أفضل دولة في الجنوب الأفريقي أداءً من حيث نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في العقود المقبلة، ولكن التقدم سيكون تدريجياً، ومن المتوقع أن يكون نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في بوتسوانا، بحلول عام ٢٠٥٠، أقرب إلى الحد الأدنى لفئة الدخل المتوسط الأعلى منه إلى الحد الأعلى. وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن تحرز جنوب أفريقيا تقدماً طفيفاً ضمن فئة الدخل المتوسط الأعلى، بينما يتوقع أن يتطور نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في ناميبيا بحسب تطور الحد الأدنى لفئة الدخل المتوسط الأعلى في العقود القادمة.

الشكل ٤-٤:

التوقعات بشأن نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي: الجنوب الأفريقي (بدولارات الولايات المتحدة)



المصدر: البنك الدولي ومؤسسة أكسفورد للاستشارات الاقتصادية في أفريقيا.

تمثل موريشيوس حالة شاذة واضحة في التقدم الذي يُتوقع أن تحزره من حيث بلوغ وضع البلد مرتفع الدخل

معجزة التنمية الأفريقية: موريشيوس

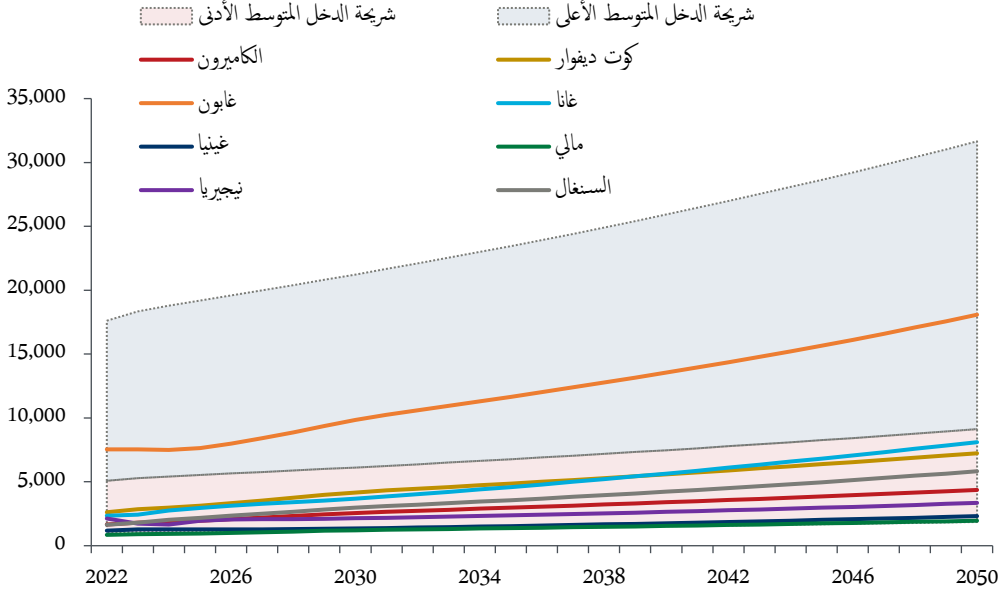
في عام ١٩٦١، توقع الأستاذ 'جيمس ميد' أن تكون آفاق التنمية في موريشيوس كئيبة، بالنظر إلى ضعف هذا البلد أمام الظواهر الجوية وصدّات الأسعار، فضلا عن افتقاره لفرص العمل خارج قطاع صناعة السكر. بيد أن هذه الدولة الجزرية تحولت، بفضل سياسات صناعية محددة الهدف، من قطاع السكر إلى المنسوجات والملابس في سبعينيات القرن الماضي، وإلى السياحة في الثمانينيات، ثم إلى الخدمات منذ التسعينيات.

ويركز البلد على الإمداد بالطاقة، وتنمية رأس المال البشري، وتوسيع القطاع الخاص، وضمان وجود مؤسسات قوية، وتطوير بنيته التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد جرى تعزيز ذلك أيضا بإعمالها سياسات تجارية منفتحة. وبعد أن كانت موريشيوس مدمشة باعتبارها بلدا قائما على الزراعة ولا يتمتع بأي ميزة نسبية خارج هذا القطاع، تطورت لتصبح مركزا ماليا واستثماريا إقليميا، فباتت تفتخر بامتلاكها واحدا من أكثر القطاعات المالية تطورا في القارة.

المصدر مؤسسة أكسفورد للاستشارات الاقتصادية في أفريقيا

وفي الأخير، عندما ننظر إلى غرب أفريقيا، يتبين أن غابون تمثل هي أيضا استثناء واضحا، كونها البلد الرئيسي الوحيد في غرب أفريقيا الذي من المتوقع أن يكون ضمن فئة الدخل المتوسط الأعلى بحلول عام ٢٠٥٠. وعلى غرار بوتسوانا، من المتوقع أن تكون مكاسب غابون كبيرة في العقود المقبلة، ولكن نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي سيظل، بحلول عام ٢٠٥٠، دون الحد الأعلى لمركز الدخل المتوسط بكثير. ومن المتوقع أيضا أن تحقق كل من غانا وكوت ديفوار مكاسب كبيرة في العقود المقبلة، ولكن لا يتوقع أن يدخل أي من هذين البلدين فئة الدخل المتوسط الأعلى بحلول عام ٢٠٥٠.

الشكل ٤-٥:

التوقعات بشأن نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي: غرب أفريقيا
(بدولارات الولايات المتحدة)

المصدر: البنك الدولي ومؤسسة أكسفورد للاستشارات الاقتصادية في أفريقيا.

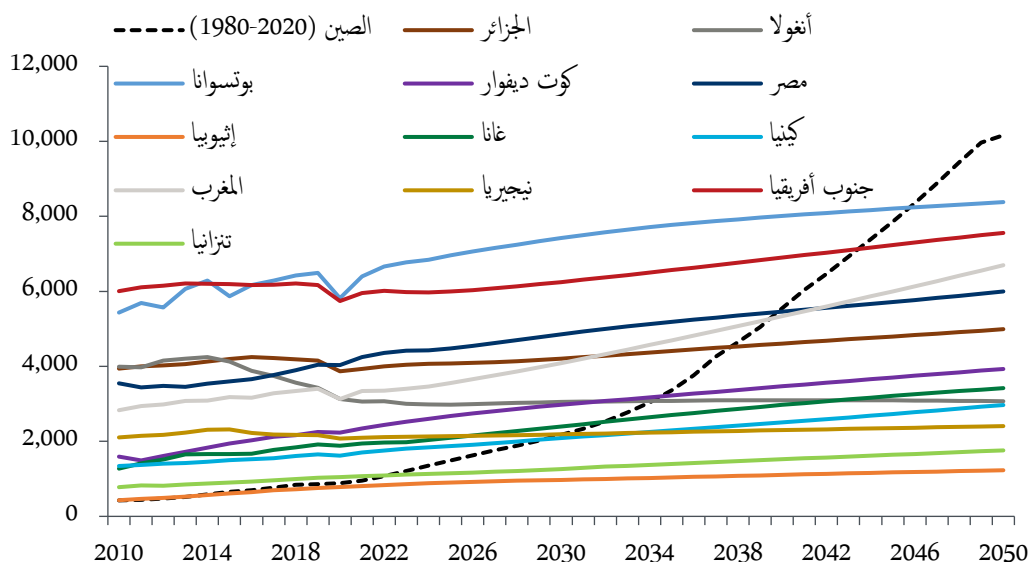
٢-٤ كيف سيبدو الإفلات من فخ الدخل المتوسط

لا تزال الصين مصنفة على أنها دولة ذات دخل متوسط أعلى، وقد شكّل الصعود السريع لهذا البلد إلى أعلى السلم الاقتصادي العالمي حافزا للعديد من البلدان لمحاولة محاكاة هذا النجاح الآسيوي المذهل. وخلال العقدين الأولين من القرن الحالي (٢٠٠٠-٢٠٢٠)، ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الصين مقدرًا بالقيمة الثابتة لدولار الولايات المتحدة بنحو خمسة أضعاف تقريبًا، إذ ارتفع من أكثر بقليل من ألفي دولار في عام ٢٠٠٠ إلى أكثر من ١٠ آلاف دولار في عام ٢٠٢٠. وهو ما يعني تحقيق معدل نمو سنوي مركب بنحو ٨ في المائة سنويًا خلال فترة العشرين عامًا. وهذا الأداء مذهل سواء من حيث حجم النمو المتحقق أو من حيث طول المدة التي استمر فيها التوسع السريع. وعلى سبيل المقارنة، من المتوقع أن يسجل البلدان الأفريقيان اللذان يتوقع أن يحققا أقوى نمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على مدى السنوات العشرين المقبلة، وهما المغرب وموريشيوس، معدلات نمو سنوية مركبة تبلغ نحو ٣ في المائة سنويًا.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الصين مقدرًا بالقيمة الثابتة للدولار ارتفع بنحو خمسة أضعاف بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٢٠

الشكل ٤-٦:

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بدولارات الولايات المتحدة)



المصدر: مؤسسة أكسفورد للاستشارات الاقتصادية في أفريقيا.

إن التوسع السريع والمستدام في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المتوقع في الصين لم يسبق له مثيل في التاريخ. وإذا كانت ثمة أسباب تحمل على الاعتقاد أن النموذج الصيني لن يحاكي في أفريقيا - انظر أدناه - فمن الأهمية بمكان بحث ما يمكن أن يكون عليه نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا إذا ما تمكنت هذه الدول من تسجيل نمو مماثل. وإذا ما فكرنا ملياً في الأمر يتبين أنه من الممكن حساب النمو الاقتصادي الذي يمكن أن يتحقق إذا ما قُدِّر للدول الأفريقية بلوغ مركز الدخل المرتفع بحلول عام ٢٠٥٠.

ففي أحد طرفي الطيف، سيتعين على بلدان مثل بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية أن تسجل متوسط معدلات نمو يزيد على ١٥ في المائة سنوياً لبلوغ وضع الدخل المرتفع بحلول عام ٢٠٥٠. وتجدر الإشارة إلى أن هذه البلدان مصنفة على أنها دول منخفضة الدخل، وهو ما يفسر سبب الحاجة إلى تحقيقها هذا النمو الكبير لاجتياز فئة الدخل المتوسط. وفي الطرف الآخر من الطيف، يتعين على موريشيوس أن تنمو بمعدل متوسط قدره نحو ٠,٥ في المائة سنوياً، وهو

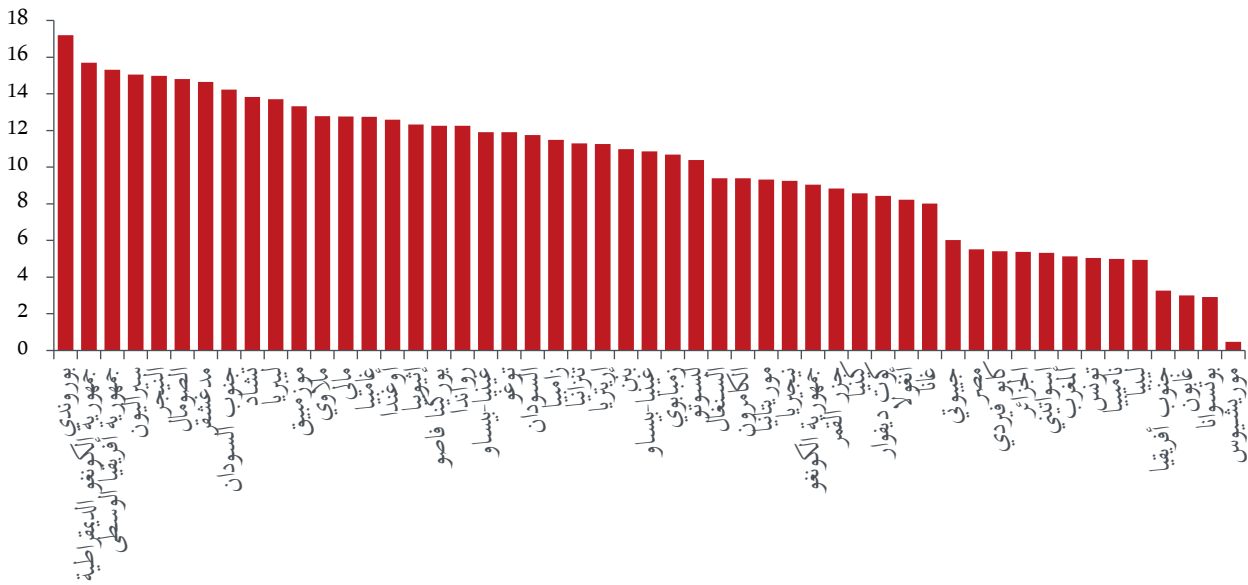
بلغ التوسع السريع والمطرد
في نصيب الفرد من الناتج
المحلي الإجمالي الحقيقي في
الصين مستوى غير
مسبوق

أقل من مستوى النمو المتوقع للبلد. وبناء على ذلك، من المتوقع أن تبلغ موريشيوس وضع الدخل المرتفع بحلول عام ٢٠٤٠.

ويتعين على بوتسوانا وجنوب أفريقيا وغابون أن تسجل معدلات نمو في الناتج المحلي الإجمالي تبلغ في المتوسط نحو ٣ في المائة سنويا لبلوغ وضع الدخل المرتفع بحلول عام ٢٠٥٠. ورغم أن هذه النسبة ليست مرتفعة ارتفاعا كبيرا، إلا أنها أعلى بكثير من توقعات النمو الحالية لهذه البلدان. وعلاوة على ذلك، فإن معدل النمو المطلوب بالنسبة لمصر يبلغ نحو ٥,٥ في المائة سنويا، بينما معدل النمو المطلوب بالنسبة لغانا وكينيا مماثل لمعدل المعجزة الصينية، أي أكثر بقليل من ٨ في المائة سنويا. أما مستوى النمو المطلوب بالنسبة لنيجيريا فيناهنز ١٠ في المائة سنويا.

الشكل ٤-٧:

نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي المطلوب لبلوغ مركز الدخل المرتفع بحلول عام ٢٠٥٠ (النسبة المئوية)



المصدر: مؤسسة أكسفورد للاستشارات الاقتصادية في أفريقيا

٤-٣ طبيعة النمو المتغيرة

لقد استشهد بالصين باعتبارها مثالا لمعجزة إقتصادية قد ترغب معظم البلدان في محاكاتها. غير أن إجراء تقييم واقعي لاستراتيجية النمو في الصين كفيلا بأن يقلل إلى حد كبير من جاذبية الاحتذاء بها، فضلا عن أن ثمة مؤشرات على أن الصين تتعرض، هي أيضا، لخطر الوقوع في فخ الدخل المتوسط.

وقد اعتمد نموذج النمو الصيني خلال سنوات الازدهار جزئيا على اليد العاملة، وهناك عدد قليل جدا من البلدان في أفريقيا التي ستكون قادرة على تكرار قصص النجاح الصينية في مجال العاملة. وعلى وجه الخصوص، فإن تنظيم سوق العمالة وقصور مستويات التعليم والتدريب يعنinan أنه سيكون من الصعب على أفريقيا، إن لم يكن من المستحيل، أن تحاكي نموذج سوق العمل الآسيوي.

وبالفعل، فإن التغيرات الديموغرافية وارتفاع الأجور وتباطؤ النمو الاقتصادي هي عوامل تشير إلى القصور الذي يعترى نموذج سوق العمالة بحيث يعجز عن دفع الصين إلى وضع الدخل المرتفع. ويعزى ذلك إلى أن ثمة، في صميم الانتقال إلى مركز الدخل المرتفع، تحولا اقتصاديا هيكليا نحو زيادة القيمة المضافة المحلية، وزيادة الإنتاجية، ومنح الأولوية للبحث والتطوير.

وينظر 'مؤشر التعقيد الاقتصادي'، الذي وضعه 'مختبر النمو' التابع للجامعة هارفارد، في تشكيلة وتطور المنتجات والخدمات التي ينتجها بلد ما ويصدرها، ثم يعبر عن ذلك بدرجة معينة. والقيام بذلك يقدم فكرة عن المرحلة التي بلغتها هذه الاقتصادات في معرض انتقالها إلى إنتاج أكثر كثافة من الناحية التكنولوجية، وهو ما يمثل بدوره مؤشرا عن التقدم نحو التحول الهيكلي الضروري. وقد كان أداء معظم البلدان الأفريقية ضعيفا في هذا الصدد، باستثناء تونس التي كانت البلد الأفريقي الرئيسي الوحيد الذي سجل درجة إيجابية.

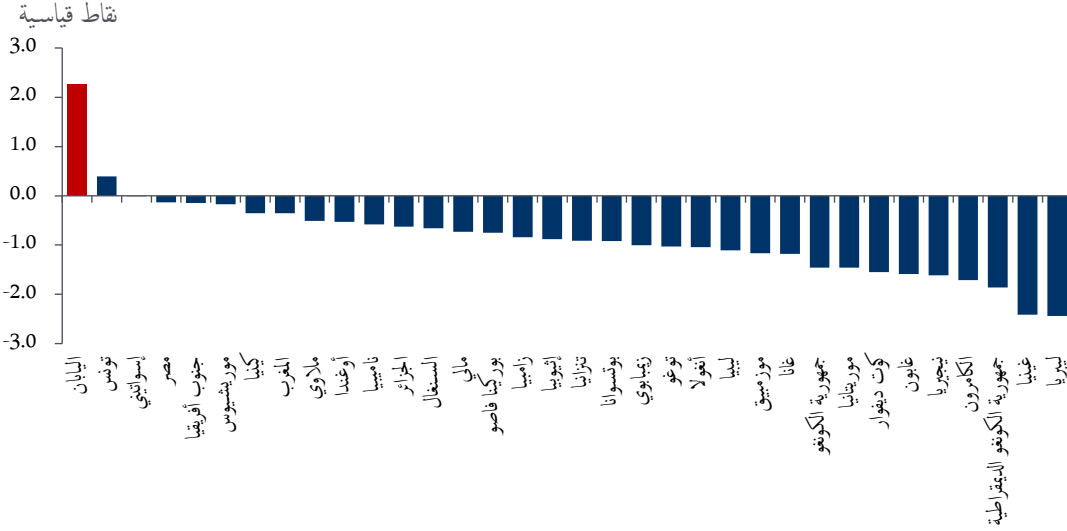
وسجلت إسواتيني أيضا أداء جيدا نسبيا في هذا الصدد، وهو الأمر الذي يُعزى في المقام الأول إلى دور المنسوجات والسكر المصنع في صورة صادرات البلاد. وتلي إسواتيني كل من جنوب أفريقيا ومصر، بينما سجلت، في الجانب الآخر من الطيف، حالات أداء ضعيفة للغاية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ونيجيريا.

التقييم الواقعي لاستراتيجية النمو في الصين يقلل إلى حد كبير من جاذبية الاحتذاء بها

ويمكن أن يُعزى الأداء الضعيف في الحالتين الأخيرتين بالدرجة الأولى إلى أن الصادرات تتخذ أساسا شكل معادن خام لا تخضع للمعالجة محليا.

الشكل ٤-٨:

درجة التعقيد الاقتصادي، ٢٠٢١



البلد الأفضل أداءً في أفريقيا وفقا لمؤشر توقعات التعقيد هو مصر

المصدر: مختبر النمو التابع لجامعة هارفارد
ملاحظة: تشير الأرقام السلبية إلى عدم وجود تعقيد اقتصادي.
أما الأرقام الإيجابية فتعني وجود درجات تعقيد عالية

ومن المفيد إلقاء نظرة على 'مؤشر توقعات التعقيد' للحصول على فكرة أوضح عن التوقعات المحتملة بخصوص قطاع الصناعات التحويلية. وهو مقياس لعدد المنتجات التي تنطوي على تعقيد والقريبة من مجموعة القدرات التي يتمتع بها البلد حاليا. ويعكس الرقم العالي في 'مؤشر توقعات التعقيد' وجود وفرة من المنتجات المعقدة ذات الصلة التي تعتمد على قدرات مماثلة لتلك الموجودة في الإنتاج الحالي؛ وفي ذلك مؤشر إيجابي على تطور قطاع التصنيع.

ويبدو أن الوضع في أفريقيا أكثر إيجابية بقليل مقارنةً بهذا المشهد، حيث سجلت عدة بلدان نتائج إيجابية. والبلد الأفضل أداءً في أفريقيا وفقا لمؤشر توقعات التعقيد هو مصر.

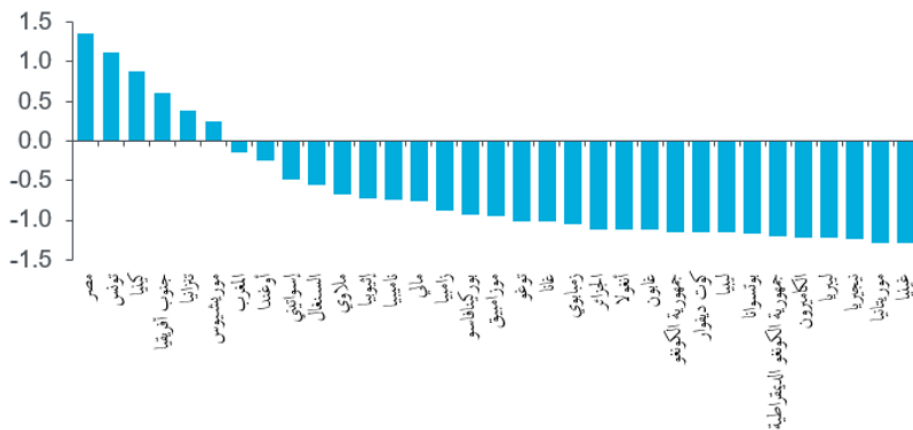
وإذا كان إدراج تونس وجنوب أفريقيا وكينيا في قائمة أفضل البلدان أداءً لا ينطوي على أي مفاجأة، بالنظر إلى ما تتمتع به هذه البلدان من اقتصادات متطورة نسبيًا، فإن تحقيق جمهورية تنزانيا المتحدة أداءً جيدًا أمر مثير للدهشة إلى حد ما، بالنظر إلى النتائج الهزيلة التي حققتها البلد في درجة التعقيد الاقتصادي.

وفي الجانب الآخر من الطيف في 'مؤشر توقعات التعقيد' نجد جمهورية الكونغو الديمقراطية ونيجيريا، وهو ما يعني أن هذين البلدين، بالإضافة إلى افتقارهما إلى القدرات اللازمة لإنتاج وتصدير منتجات متطورة، فهما بعيدان إلى حد ما عن اكتساب هذه القدرات أيضًا.

الشكل ٤-٩:

توقعات التعقيد الاقتصادي

نقاط المؤشر



المصدر: مختبر النمو التابع لجامعة هارفارد

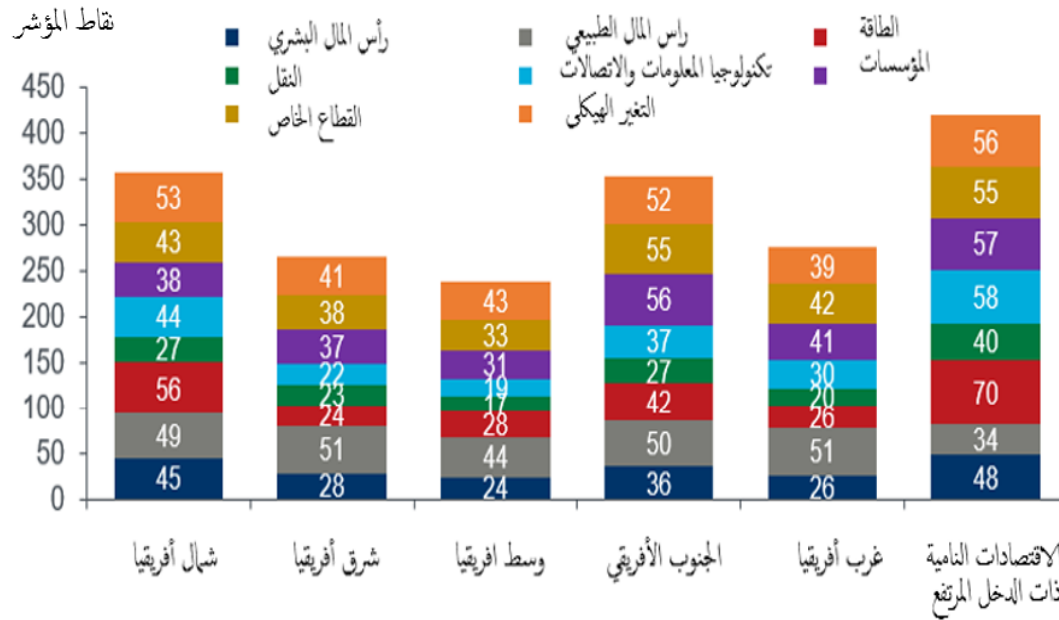
ملاحظة: تشير القيم السلبية إلى عدم وجود تعقيد اقتصادي؛ وتشير القيم الإيجابية إلى درجات تعقيد قوية.

وثمة طريقة أخرى لقياس قدرة البلد الإنتاجية - ومن ثم تقدُّمه نحو تحقيق التحول الهيكلي المطلوب لبلوغ مركز الدخل المرتفع - تتمثل في النظر إلى مؤشر القدرات الإنتاجية الذي يصدره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. ويهدف هذا المؤشر إلى جعل قياس مستوى تطور شتى القدرات الإنتاجية ممكناً، ووضع تقييمات للبلدان مقارنة بغيرها، وتحديد الثغرات في تطوير القدرات الإنتاجية، وقياس التقدم المحرز في سبيل معالجة هذه الثغرات.

شمال أفريقيا وجنوب
الأفريقي هما أفضل المناطق
أداءً، غير أن صفة هذا الأداء
متباينة تبايناً كبيراً

الشكل ٤-١٠:

مؤشر القدرات الإنتاجية



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

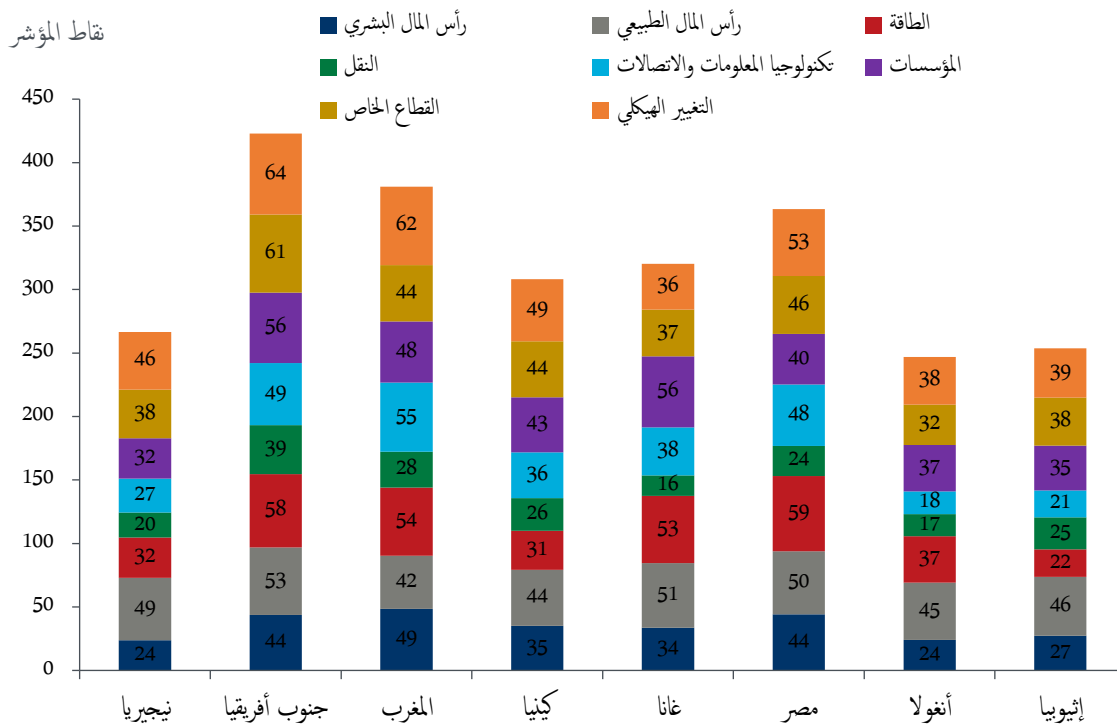
وعند النظر إلى أداء أفريقيا من منظور إقليمي، نجد أن مؤشر القدرات الإنتاجية الأحدث يتضمن بعض النتائج المثيرة للاهتمام. ومن ذلك على سبيل المثال، أن شمال أفريقيا والجنوب الأفريقي هما أفضل المناطق أداءً، غير أن صفة هذا الأداء متباينة تبايناً كبيراً. صحيح أنه يمكن لشمال أفريقيا التباهي بتحقيق أعلى النتائج في القارة من حيث رأس المال البشري والبنية التحتية للطاقة، فإن أداءه على صعيد المؤسسات بعيد كل البعد عن بلوغ مستوى الأداء الذي تحقق في الجنوب الأفريقي.

وبالإضافة إلى ذلك، يُعتقد أن الجنوب الأفريقي يملك قطاعاً خاصاً أكثر حيوية بكثير من القطاع الخاص في شمال أفريقيا. (يقاس القطاع الخاص في هذا السياق بسهولة التجارة عبر الحدود، ودعم الأعمال التجارية مالياً وتنظيماً، والوقت الذي يستغرقه إطلاق نشاط تجاري). وفي المقابل، يعد أداء وسط أفريقيا الأضعف في القارة، ذلك أن ما حققته من درجات على صعيد المؤسسات والقطاع الخاص والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، على وجه الخصوص، دون المستوى في سياق إقليمي. ومن المهم أيضاً ملاحظة أن أداء كل منطقة أفريقية يتفوق على أداء فئة الاقتصادات النامية ذات الدخل المرتفع إذا ما تعلق الأمر برأس المال الطبيعي، وهو ما يدل على أن معظم البلدان الأفريقية تمكنت من الاستفادة من مواردها الطبيعية

لحفز النمو، حيث جرى إحراز تقدم على صعيد القدرات الإنتاجية المتصلة باستغلال الموارد الطبيعية أكبر بكثير مما أحرز في مناطق أخرى. ويستخدم رأس المال الطبيعي لتقدير مدى توفر الموارد الاستخراجية والزراعية، بما في ذلك العوائد المتأتية من استخراج الموارد الطبيعية.

الشكل ٤-١١:

مؤشر القدرات الإنتاجية



يبين مؤشر القدرات الإنتاجية أن جنوب أفريقيا ومصر والمغرب حققوا أفضل النتائج بين الاقتصادات الأفريقية الرئيسية

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

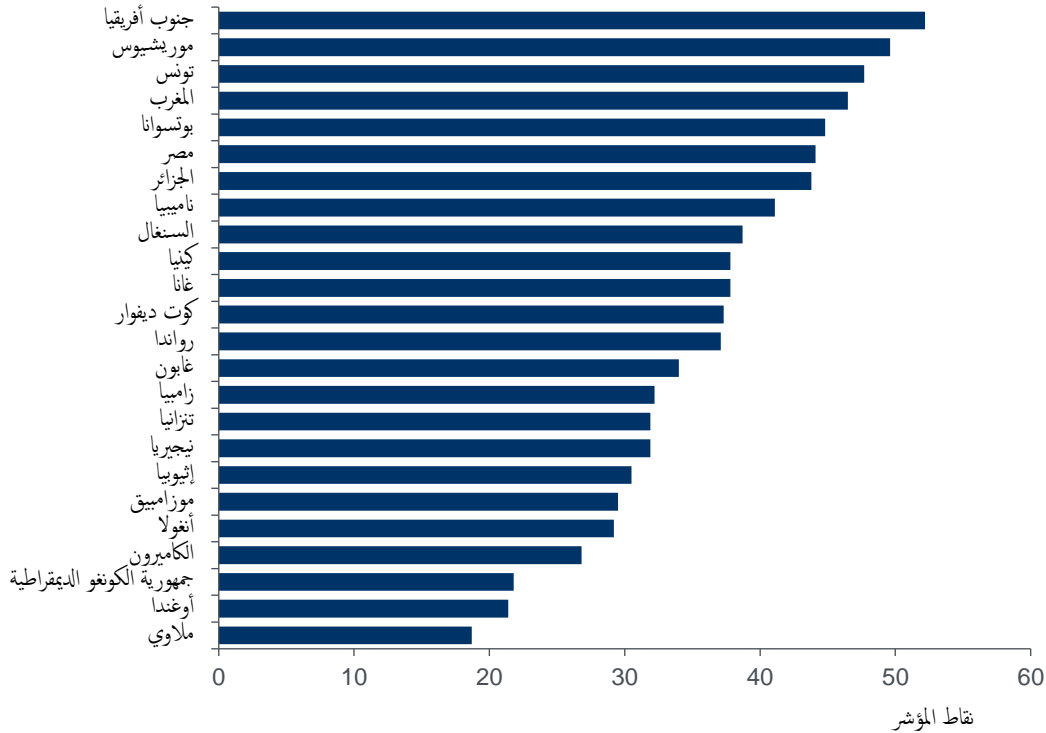
وبالنظر إلى مؤشر القدرات الإنتاجية على المستوى الوطني نجده يقدم أيضا بعض النتائج المثيرة للاهتمام. فقد حققت جنوب أفريقيا ومصر والمغرب في مؤشر القدرات الإنتاجية أفضل النتائج بين الاقتصادات الأفريقية الكبرى. ويعزى أداء جنوب أفريقيا، وهو الأفضل مقارنة بالبلدين الآخرين، إلى تميز قطاعها الخاص ومؤسساتها. ويهدف الجانب الخاص بالمؤسسات إلى قياس الاستقرار السياسي، والجودة التنظيمية والفعالية، وحرية المواطنين في التعبير وفي تكوين الجمعيات. وسجلت غانا بدورها نتائج إيجابية مقارنة بالاقتصادات الرئيسية الأخرى عند النظر إلى مؤشر المؤسسات.

وفي المقابل، يتفوق المغرب على جميع الاقتصادات الأفريقية الكبرى الأخرى بالنظر إلى قطاعه الخاص بفضل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومستوى رأس ماله البشري. ومن المهم النظر، لأغراض هذا التحليل، في مؤشر التغيير الهيكلي، وهو مقياس لانتقال اليد العاملة والموارد الإنتاجية الأخرى من الأنشطة الاقتصادية ذات الإنتاجية المنخفضة إلى الأنشطة الاقتصادية ذات الإنتاجية العالية. وهو بذلك مؤشر على تمتع الاقتصاد بقدرة حقيقية على تنفيذ التغييرات الهيكلية اللازمة للانتقال إلى مجتمع مرتفع الدخل.

وبينما أحرزت بعض الاقتصادات الأفريقية نتائج إيجابية على هذا الصعيد، مقارنة بالاقتصادات النامية ذات الدخل المرتفع إجمالاً، تجدر الإشارة إلى أن العديد من الاقتصادات التي تدرج ضمن هذه الفئة الأخيرة قد شهدت بالفعل عمليات الانتقال الهيكلية اللازمة.

وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال معظم الدول الأفريقية تسجل نتائج سلبية مقارنة بالبلدان ذات الدخل المتوسط التي لا تزال تحقق نمواً سريعاً (مثل الصين، التي سجلت الدرجة ٩٩ في مجال التغيير الهيكلي، والهند، التي سجلت الدرجة ٧٦)، وكذلك بالاقتصادات المتقدمة التي تأتي في المقدمة من حيث التقدم التكنولوجي (مثل الولايات المتحدة، التي سجلت درجة ٩٤,٩، واليابان التي سجلت الدرجة ١٨٨,٢).

الشكل ٤-١٢: مؤشر القدرات الإنتاجية: الدرجة الإجمالية



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

ويوجي مؤشر القدرات الإنتاجية بأن معظم الدول الأفريقية، علاوة على كونها تعاني من عجز في البنية التحتية - أي على صعيد الطاقة والنقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات - فهي تواجه أيضا عراقيل أخرى تعوق حركة انتقال الموارد الإنتاجية من الأنشطة الاقتصادية ذات الإنتاجية المنخفضة إلى الأنشطة الاقتصادية ذات الإنتاجية العالية. ومن الأهمية بمكان معالجة هذه المشكلة لكي يتسنى الإفلات من فخ الدخل المتوسط.

والبلدان التي تقوم بذلك تكون قادرة على إجراء تحولات هيكلية ينتقل فيها جوهر الاقتصاد من استغلال الموارد الطبيعية إلى الاستفادة من الابتكار.

٤-٤ الاعتبارات الخارجية: تغير المناخ

إذا كانت العوامل الداخلية الخاصة، بما في ذلك التاريخ والمؤسسات والبيئة السياسية/التنظيمية، الأمر الذي يترتب عنه تأثير مباشر على احتمالات إفلات بلد ما من فخ الدخل المتوسط، فإن ثمة عاملاً خارجياً بارزاً يتعين على جميع البلدان التعامل معه، ألا وهو تغير المناخ. ويتناول هذا التقرير القنوات التي يؤثر من خلالها تغير المناخ على التنمية الاقتصادية.

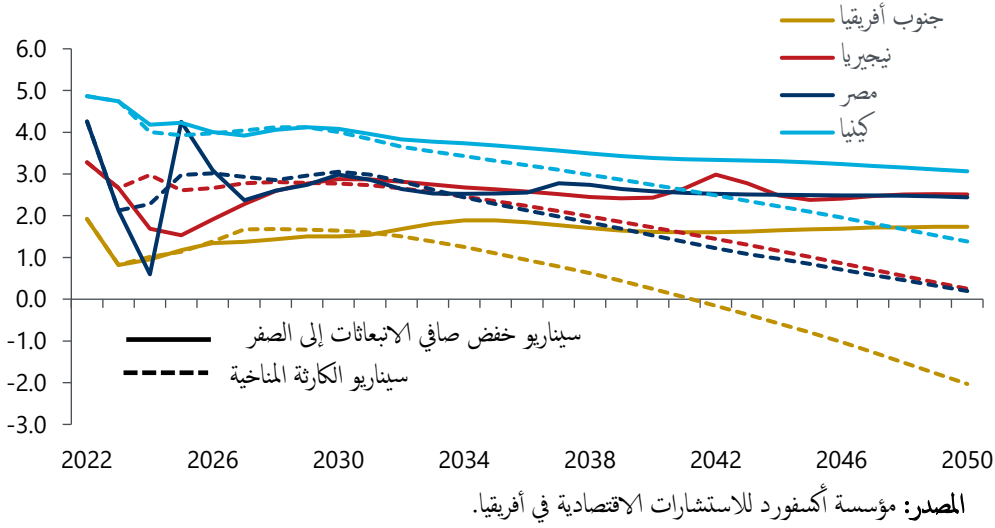
ثمة عامل خارجي بارز واحد يتعين على جميع البلدان التعامل معه، ألا وهو تغير المناخ

ويتناول هذا الفرع بالبحث الكيفية التي يمكن لتغير المناخ أن يغير بها المسارات الاقتصادية لعدة بلدان أفريقية. وستتم مقارنة سيناريوهين متضادين هما: سيناريو خفض صافي الانبعاثات إلى الصفر، وسيناريو الكارثة المناخية. ففي السيناريو الإيجابي المتمثل في خفض صافي الانبعاثات إلى الصفر، تنفذ الحكومات في جميع أنحاء العالم سياسات صارمة للتصدي للاحتار العالمي بالحفاظ على عتبة ١,٥ درجة مئوية، ومن ثم الوصول إلى خفض صافي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية إلى الصفر في عام ٢٠٥٠.

وعلاوة على ذلك، فإن عملية تسعير الكربون القوية والمنسقة والاستثمار التكنولوجي كلاهما يدعم التحوّل نحو استهلاك طاقة أنظف وأكثر كفاءة. وأما في سيناريو الكارثة المناخية، فلا يبدو أن الحكومات ستجسد تعهداتها السياسية وتحقق هدف الحفاظ على متوسط ارتفاع درجات الحرارة العالمية بما لا يزيد عن ٢,١ درجة مئوية بحلول عام ٢٠٥٠. وسيؤدي ذلك إلى حدوث أضرار مادية وخيمة وستزداد وتيرتها بمرور الوقت.

الشكل ٤-١٣:

نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي في ظل سيناريوهات المناخ المتضادة (نسبة مئوية)



من المتوقع أن تكون جنوب أفريقيا واحدة من أكثر الاقتصادات تعرضاً للضرر في حالة وقوع كارثة مناخية

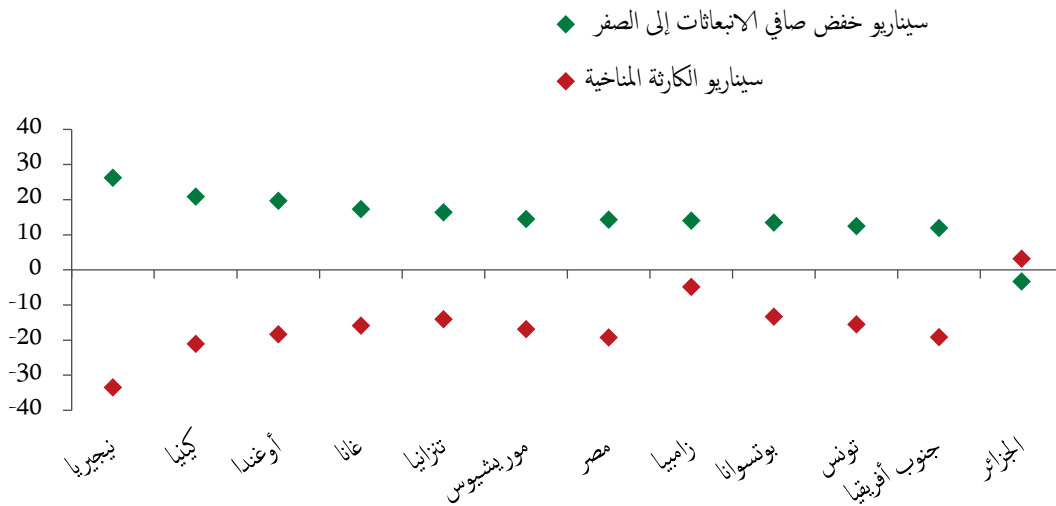
وتبين عملية النمذجة أن تأثيرات السيناريوهين المختلفين، رغم تباينها من بلد إلى آخر تبايناً كبيراً، لا تزال كبيرة في جميع المجالات. ومن ذلك على سبيل المثال، قد تكون جنوب أفريقيا واحدة من أكثر الاقتصادات تضرراً في حالة وقوع كارثة مناخية. فهذا البلد الذي يعتمد على الفحم قد يشهد ارتفاعاً في أسعار الكهرباء، مدفوعة بارتفاع أسعار الفحم العالمية، وهو ما ستنتج عنه ضغوط تضخمية أقوى وتراجع في القدرة التنافسية. وبالإضافة إلى العدد الهائل من الآثار الجانبية الأخرى المتوقعة، مثل ارتفاع أسعار المواد الغذائية بسبب سوء الأحوال الجوية ومحدودية هامش المناورة المالي، فقد يدفع ذلك اقتصاد جنوب أفريقيا إلى السير في اتجاه انكماش على المدى الطويل.

وفي المقابل، يبدو أن التأثير النسبي لهذين السيناريوهين في كينيا سيكون أقل حدة مقارنة بتأثيرهما على الاقتصادات الثلاثة الأكبر في القارة، ومع ذلك لا يزال يُتوقع انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي في هذا البلد الواقع في شرق أفريقيا، متراجعاً بذلك من معدل قدره في المتوسط ٣,٥ في المائة سنوياً خلال الفترة ٢٠٣٠-٢٠٥٠ في سيناريو خفض صافي الانبعاثات إلى الصفر وإلى معدل قدره في المتوسط ٢,٧ في المائة سنوياً في سيناريو الكارثة المناخية. ثم إن الانعكاسات المترتبة عن طول مدة انخفاض النمو، لا سيما عند النظر إلى تأثير ذلك على متغيرات من قبيل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، كبيرة للغاية.

الشكل ٤-١٤:

الفرق في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بدولارات الولايات المتحدة) بحلول عام ٢٠٥٠، مقارنة بخط الأساس

(النسبة المئوية)



المصدر: مؤسسة أكسفورد للاستشارات الاقتصادية في أفريقيا.

ولتحديد الكيفية التي يمكن أن يؤثر بها تغير المناخ على الجهود التي ترمي إلى الإفلات من فخ الدخل المتوسط، يتيح الفرق في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٥٠ في سياق شتى السيناريوهات، مقارنة بخط الأساس، معلومات قيمة. وتشمل هذه الأرقام ما يمكن أن يترتب عن شتى الآثار المناخية، بما فيها التأثير على الموازين الخارجية وتطورات أسعار الصرف والأسعار والنمو الاقتصادي، من انعكاسات على الاقتصاد الكلي بالمعنى الواسع. وتشير النتائج إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في نيجيريا سيكون الأكثر تأثراً بين أكبر الاقتصادات الأفريقية. وفي سياق سيناريو خفض صافي الانبعاثات إلى الصفر، من المتوقع أن يكون نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أعلى بنحو ٢٦ في المائة من الرقم المتوخى في خط الأساس بحلول عام ٢٠٥٠. وقد يبدو ذلك غير معقول بالنسبة لبلد يعتمد بالأساس على الوقود الأحفوري، لكن الحافز المالي المتمثل في الضرائب على الكربون، وانخفاض أسعار الطاقة المحلية بسبب انخفاض أسعار النفط، وتراجع تقلب الإنتاج الزراعي، والزرخ في مجال الاستثمار الناجم عن الانتقال إلى طاقة أكثر مراعاة للبيئة سيؤدي إلى تحسن ملحوظ في التوقعات الاقتصادية للبلاد. وفي المقابل، سينتج عن سيناريو

الكارثة المناخية ارتفاعاً في أسعار الغذاء والطاقة ولن يترتب عنه انتعاش استثماري نتيجة للثورة الجارية في مجال الطاقة الخضراء. وفي الجانب الآخر من الطيف، تعد الجزائر واحدة من البلدان القليلة على مستوى العالم التي يمكن أن تشهد تغيراً هامشياً فقط في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يتوقف على الآثار المناخية. فاعتماد البلد على النفط، وتمتعه ببنية تحتية للطاقة، واعتماده الهيكلي على الواردات الغذائية، إنما يشير إلى أن التأثير سيكون، إجمالاً، أقل حدة بكثير على التوقعات الاقتصادية للجزائر مقارنة بمعظم الدول الأفريقية الأخرى.

ويمثل تغير المناخ عاملاً خارجياً بارزاً سيكون له تأثير مباشر على الجهود التي تبذلها أفريقيا للإفلات من فخ الدخل المتوسط. بيد أن الجهود العالمية التي تُبذل لمكافحة تغير المناخ يمكن أن تتيح بدورها حافزاً للتكيف الهيكلي اللازم للتغلب على هذا الفخ. والإفلات من فخ الدخل المتوسط يتطلب عدم الاكتفاء بعصرنة القطاع الصناعي وتحقيق مكاسب في مجال الإنتاجية، ويتطلب تطوير استراتيجية للقفز إلى صناعات جديدة (التركيبي وآخرون، ٢٠٢٢). وقد تتمثل هذه الصناعات الجديدة في التكنولوجيات الخضراء ومجالات التطور في الزراعة.

٥- الاستفادة من الجهود الرامية إلى مكافحة تغير المناخ

يبحث هذا الفرع كيف يمكن للجهود العالمية الرامية إلى مكافحة تغير المناخ أن تدعم الجهود التي تبذلها الدول الأفريقية لبلوغ وضع الدخل المرتفع، ومن ثم الإفلات من فخ الدخل المتوسط. ويشمل ذلك بحث كيفية تغير التمويل الإنمائي، وعالم الطاقة المتغير، وزيادة الطلب على المعادن الخضراء، وإعادة التركيز على المرونة الزراعية.

١-٥ نقطة ضعف التنمية في أفريقيا: التمويل

تمثل الأوضاع المالية الصعبة التي تمر بها معظم الحكومات الأفريقية عائقًا يحد من قدرتها على تمويل جهود التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. وتواجه العديد من البلدان أعباء هائلة على صعيد الدين العام، علاوة على عدم تمتعها بما يكفي من هامش المناورة المالي لتمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى. ومن الصعب أيضا على هذه البلدان الحصول على التمويل بأسعار معقولة دون أن تزيد من وطأة أعباء ديونها. وتحتاج البلدان الأفريقية إلى دعم مالي دولي كبير بشروط تفضيلية لكي تتمكن من التحول إلى اقتصادات منخفضة الكربون، وتحسين القدرة على الصمود أمام الظروف الجوية غير المواتية، وتزويد العالم بالمواد الأساسية للانتقال الطاقوي. وبالإضافة إلى ذلك، لا بد أن يكون الحصول على التمويل مصحوبا بمساعدة تقنية لتحسين إعداد المشاريع والبرامج في القارة لاجتذاب تمويل منخفض التكلفة إلى المشاريع القابلة للتمويل. وأي تأخير في الاستثمار يمكن أن يجعل البلدان الأفريقية حبيسة مسارات إنمائية كثيفة الكربون ويقوض الجهود الرامية إلى زيادة المرونة الاقتصادية في مواجهة الصدمات المرتبطة بالمناخ.

وإذا كان استثمار كل دولار في التكيف مع المناخ يمكن أن يُدر عائدا قد يصل إلى ١٠ دولارات من الفوائد الاقتصادية من خلال الآثار المضاعفة، فإن العديد من مشاريع التكيف تنطوي على مخاطر كبيرة، وقد يكون من الصعب الحصول على التمويل لمثل هذه المشاريع (المركز العالمي للتكيف، ٢٠٢٣). وقد وضعت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، إقرارا منها بأهمية زيادة فرص الحصول على التمويل المناخي، عدّة آليات لتقديم المساعدة المالية للبلدان النامية والسعي لتحقيق التطلعات المعبر عنها في بروتوكول كيوتو واتفاق باريس. ويمكن الاستفادة من هذه المرافق لمساعدتها على التخفيف من تعرضها لآثار تغير المناخ الضارة ودعم الجهود التي تبذلها لتحقيق

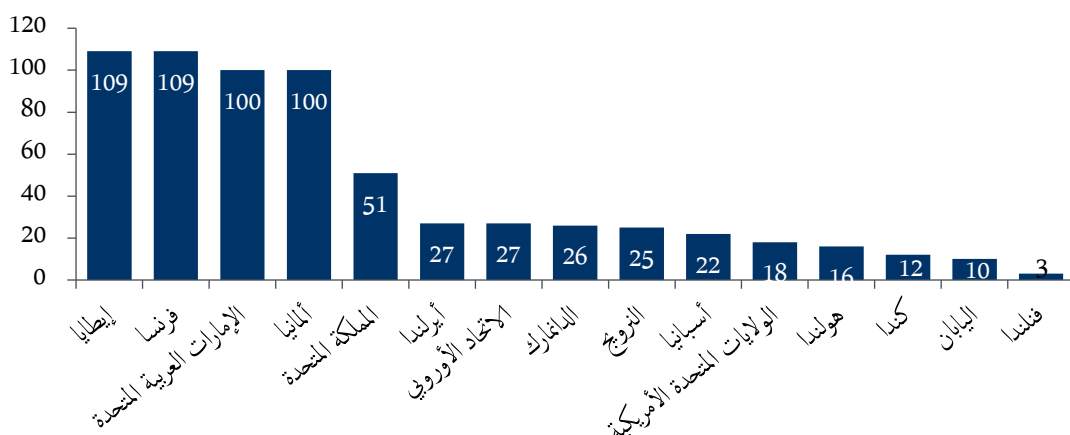
تحتاج البلدان الأفريقية إلى دعم مالي دولي كبير يقدم بشروط تفضيلية لكي تتمكن من إحراز تقدم نحو اقتصادات منخفضة الكربون

تنمية اقتصادية أكثر مراعاة للبيئة. ومن ذلك على سبيل المثال، يهدف الصندوق الأخضر للمناخ إلى تعزيز التحولات نحو مسارات إنمائية منخفضة الانبعاثات ومقاومة للتغيرات المناخية وذلك بدعم المشاريع والسياسات والبرامج والأنشطة في البلدان النامية التي تعمل على تعزيز التنمية المستدامة بيئياً. ويهدف 'مرفق البيئة العالمية' بدوره إلى حماية البيئة عن طريق مساعدة الدول النامية على الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقيات المتعددة الأطراف من خلال الشركات الوطنية والإقليمية والعالمية.

ومن التطورات البارزة في ما يتعلق بتمويل المناخ الإعلان في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ عن إنشاء 'صندوق الخسائر والأضرار'. وسيُشغَل الصندوق عن طريق البنك الدولي في غضون ثمانية أشهر بعد الدورة الثامنة والعشرين، وسيُساعد البلدان النامية الضعيفة في أنشطتها للتعامل مع الخسائر والأضرار الاقتصادية وغير الاقتصادية الناجمة عن آثار تغير المناخ مثل الأحوال الجوية القسوى والظواهر بطيئة الحدوث مثل ارتفاع مستوى سطح البحر. ورغم أن إنشاء الصندوق الذي كان قيد الإعداد لسنوات قد مثل علامة فارقة، إلا أنه لم يتم التعهد إلا بمبلغ ٧٩٢ مليون دولار فقط، أي أقل بكثير من الخسائر الاقتصادية وغير الاقتصادية السنوية المسجلة في البلدان النامية نتيجة الأحداث المناخية والتي تقدر بنحو ١٠٠ مليار إلى ٥٨٠ مليار دولار.

الشكل ٥-١:

التعهدات المقدمة لصندوق الخسائر والأضرار (بملايين دولارات الولايات المتحدة)



إنشاء صندوق الخسائر والأضرار الذي كان قيد الإعداد طيلة سنوات كان علامة فارقة

المصدر: Natural Resource Defence Council

وبينما سيكون التمويل المتعدد الأطراف والثنائي أساسيا لتعزيز المرونة الاقتصادية في مواجهة تغير المناخ، فإن الزخم الإنمائي الذي يمكن أن ينبجم عن جهود مكافحة تغير المناخ لن يتحقق إلا إذا تمكنت البلدان من تعبئة رأس المال الخاص. وتتيح أدوات التمويل التي تشمل السندات الانتقالية أو السندات الخضراء والاجتماعية والمستدامة والمرتبطة بالاستدامة فرصة للبلدان الأفريقية لاجتذاب رؤوس أموال إضافية عن طريق تعبئة التمويل الخاص على نطاق واسع، ومن ثم اجتذاب المستثمرين الذين لا يستثمرون عادة في مشاريع منفردة. ويتم إصدار هذه السندات بشروط فائدة مخفضة أو مدفوعات رأسمالية بشرط استخدام العائدات للاستثمار في مشاريع أو أهداف محددة تتعلق بالمناخ أو بالاستدامة. وهناك أكثر من ٢,٥ تريليون دولار في صناديق الاستثمار البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحكومة، لكن الإصدارات لا تزال مركزة بشكل كبير في الدول المتقدمة (برايسووترهاوسكوبرز، ٢٠٢٣).

وتنطوي مقايضة الديون بتدابير التكيف مع المناخ على شطب الديون السيادية أو تخفيضها مقابل الاستثمار في مشاريع التكيف مع تغير المناخ أو التخفيف من آثاره. وتتيح هذه الصكوك فرصة للبلدان النامية لمخاطبة الدائنين الثنائيين ومتعددي الأطراف بغرض إعفاء ديونهم إذا حُوت الأموال التي كان من المقرر إنفاقها على السداد بدلا من ذلك إلى مشاريع تتعلق بالتكيف مع المناخ والقدرة على الصمود، مثل المباني المقاومة للكوارث، والبذور المقاومة للجفاف، ونظم الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها، ومحطات معالجة المياه، وممارسات حفظ المحيطات واستعادة البيئة (أوربلاين وهيبال، ٢٠٢٣).

مملكة جبلية صغيرة تصدر المسيرة

في عام ٢٠٢١، أبرمت شركة كهرباء ليسوتو وحكومة ليسوتو اتفاقاً مع مجموعة شركات لإقامة أول مشروع مستقل لإنتاج الطاقة في البلاد. وأبرم الطرفان اتفاقاً لشراء الطاقة مدته ٢٥ عاماً واتفاقات مصاحبة للربط والتنفيذ لمحطة للطاقة الشمسية الكهروضوئية تعمل بطاقة قدرها ٢٠ ميجاوات سيجري تطويرها وتشغيلها وامتلاكها في إطار شراكة تضم عدد من شركات القطاع الخاص الدولية والمحلية.

ويتلقى المشروع التمويل من منصة متابعة أداء مشاريع الطاقة المتجددة، بدعم رأسمالي من مؤسسة الاستثمار النرويجية (Norfund) وصندوق ليسوتو للمعاشات التقاعدية.

ويدل هذا الإعلان على التزام حكومة ليسوتو بتعزيز مستوى مشاركة القطاع الخاص ليس في صناعة إمدادات الكهرباء فحسب، بل كذلك في تنويعها. ويخفف الاتفاق الضغط على الميزانية العمومية للحكومة ويُعد بمثابة رسالة ترحيب لمستثمري قطاع الطاقة المحتملين ممن يرغبون في توسيع نطاق بصمتهم الأفريقية بحيث تشمل المملكة.

المصدر: مؤسسة أكسفورد للاستشارات الاقتصادية في أفريقيا ومصادر إعلامية.

ويمثل ويعد تمويل الابتكارات في مجال تمويل المناخ فرصة ثمينة للدول الأفريقية لتعزيز جهودها الإنمائية. وهذا لا يعني فقط أن يتم توجيه التمويل نحو المجالات الحيوية للتنمية المرنة والمستدامة، بل يعني أيضاً أن توفر جهود التخفيف من آثار تغير المناخ قوة دافعة لجهود التصنيع.

ومن شأن ضمان بقاء الاقتصادات الأفريقية على مسارات إنمائية منخفضة الكربون أن يخفف من الأثر البيئي للتنمية الاقتصادية الأفريقية، ويعزز في الوقت ذاته فرص الحصول على عوامل الإنتاج الحاسمة مثل الطاقة.

يمثل تمويل الابتكارات في مجال تمويل المناخ فرصة ثمينة للدول الأفريقية لتعزيز جهودها الإنمائية

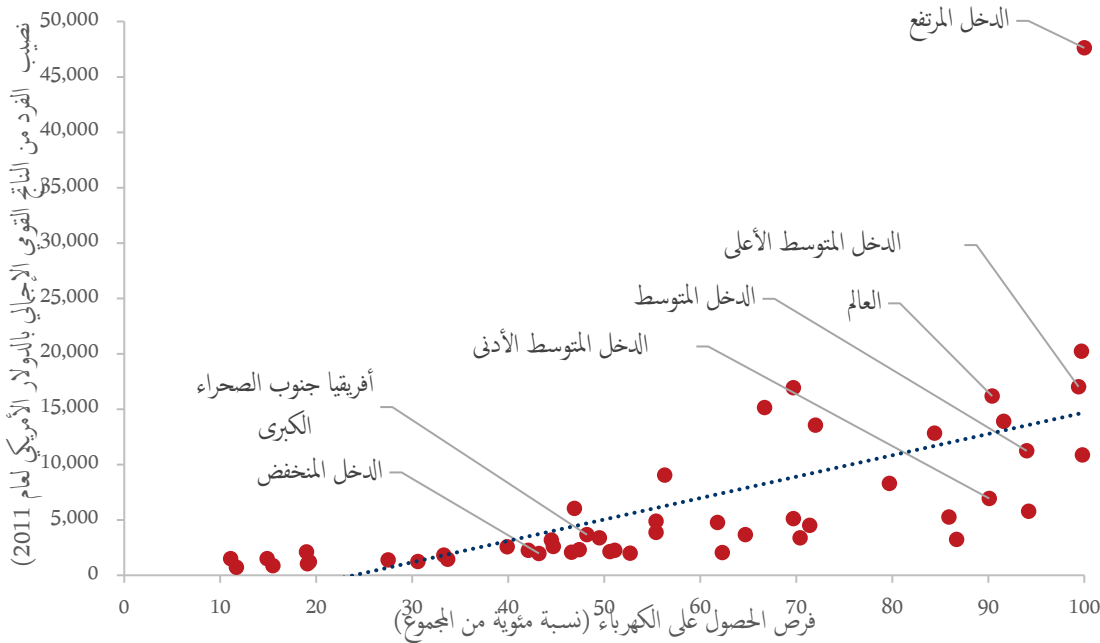
٢-٥ مشهد الطاقة المتغير

ترى الوكالة الدولية للطاقة أن إمكانية الحصول على الطاقة تمثل "الخييط الذهبي" الذي يتشكل منه نسيج النمو الاقتصادي والتنمية البشرية والاستدامة البيئية" (الوكالة الدولية للطاقة، ٢٠١٧). وبينما يعد اتجاه السببية مسألة قابلة للنقاش، هناك علاقة إيجابية قوية بين الحصول على خدمات الكهرباء في بلد ما والتنمية الاقتصادية.

فالاقتصادات الرئيسية في شمال أفريقيا وموريشيوس أحرزت أعلى المعدلات في أفريقيا في مجال الحصول على خدمات الكهرباء، وفي الوقت نفسه سجلت الأخيرة أيضا أعلى نصيب للفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى العكس من ذلك، فإن تشاد وبوروندي لديها أدنى معدلات للحصول على خدمات الكهرباء، وفي الوقت نفسه سجل البلد الأخير أدنى نصيب للفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل ٢-٥:

العلاقة بين الطاقة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: تم تجميع البيانات من مصادر متعددة من قبل البنك الدولي، وتمت معالجتها بواسطة مؤسسة Our World in Data.

ويرجع ضعف فرص الحصول على الكهرباء في أفريقيا إلى مزيج من القيود على جانبي الطلب والعرض. فعلى جانب الطلب، لا يزال لانخفاض مستويات الدخل دور كبير لأن معظم الأسر المعيشية (لا سيما في المناطق الريفية) لا تستطيع تحمل التكلفة المرتفعة نسبياً لتوصيل الكهرباء.

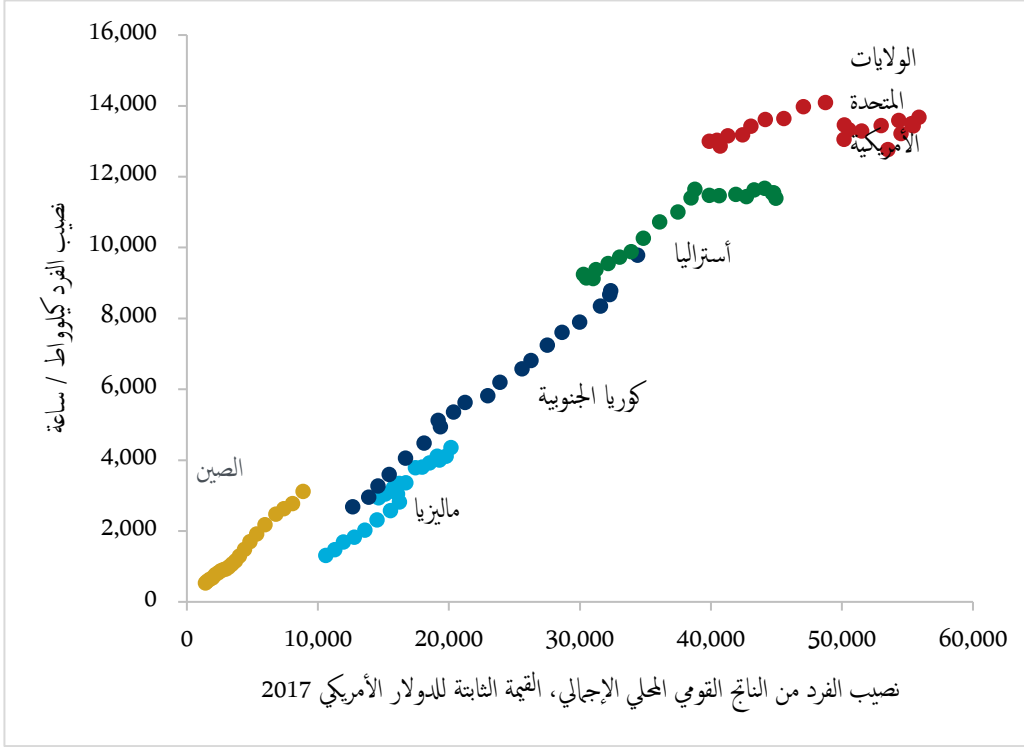
كما أن توفير الكهرباء كخيار متناوب تقليدي يتطلب حدًا أدنى من معايير البناء لا تفي بها العديد من المنازل القائمة في أفريقيا. وعلى جانب العرض، كثيراً ما تكون هناك قيود بسبب التسعير غير المستدام للكهرباء، الذي تحدده الحكومة أو الهيئات التنظيمية الأخرى الرسوم بدلاً من قوى السوق.

ورغم أن رسوم الكهرباء المنخفضة مفيدة للمستهلكين، فإن منتجي الكهرباء لا يستردون في كثير من الأحيان تكاليف الإنتاج ويقعون في ضائقة مالية، وهو ما يتطلب دعماً كبيراً من الحكومة. وفي ظل هذه الهوامش المنخفضة، لا تستطيع مرافق الكهرباء أيضاً إجراء الصيانة المطلوبة لوحدات التوليد القائمة، الأمر الذي يؤدي إلى إمدادات غير موثوقة للكهرباء يصاحبها انقطاع التيار الكهربائي بشكل متقطع.

هناك علاقة إيجابية قوية بين فرص الحصول على الكهرباء في البلد وبين التنمية الاقتصادية

الشكل ٥-٣:

المنحى العام للعلاقة بين استخدام الطاقة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي،
٢٠١٠-١٩٩٠



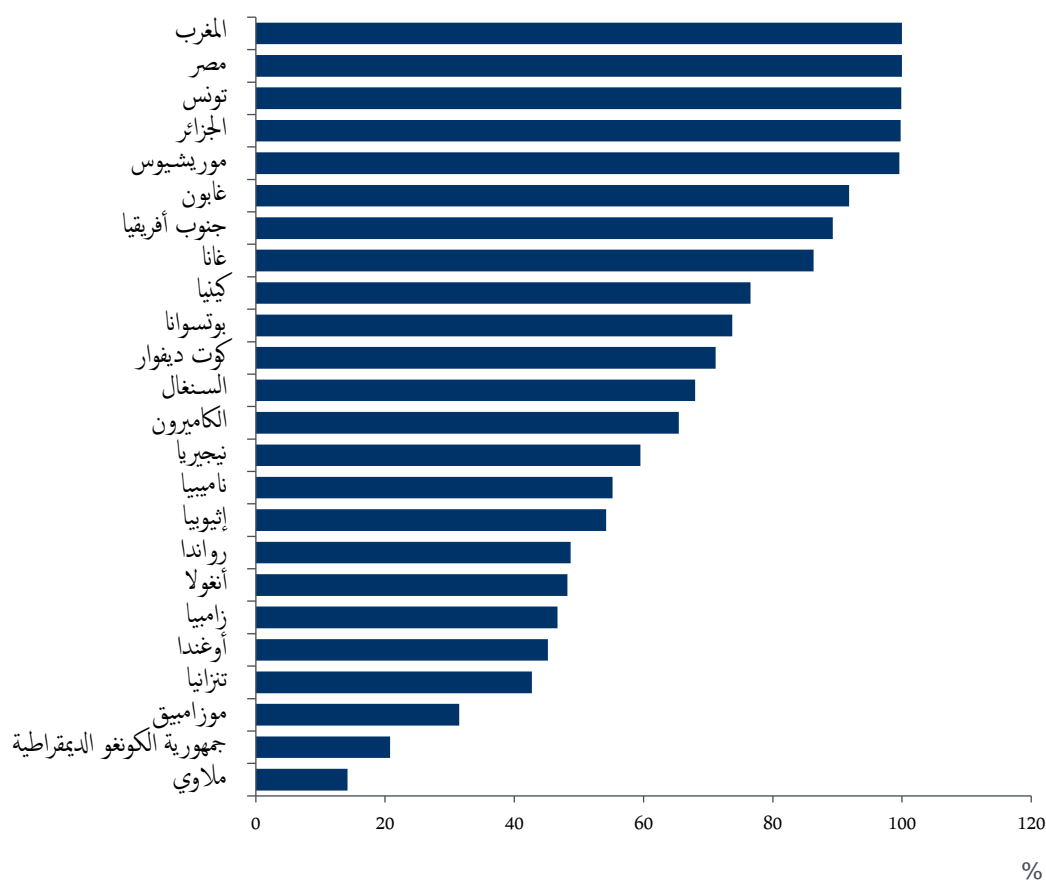
المصدر: Our World in Data

وبينما يعد تعزيز فرص الحصول على الكهرباء أمرا في غاية الأهمية بالنسبة للبلدان، فإن موثوقية إمدادات الكهرباء لا تقل أهمية. ووفقا لبيانات البنك الدولي، فقد شهدت ٧٧ في المائة من الشركات الخاصة العاملة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى انقطاعا في التيار الكهربائي في عام ٢٠٢١، حيث بلغ متوسط عدد حالات الانقطاع شهريا تسع حالات. وهذا المعدل، في ما يتعلق بانقطاع التيار الكهربائي، هو الأعلى من بين كل مناطق العالم. وثمة عوامل تساهم في عدم كفاءة إمدادات الطاقة في أفريقيا وعدم موثوقيتها، منها نقص الاستثمار فيها على مدى سنوات ما يؤدي إلى ضعف الشبكة الناقلة، وعدم دفع فواتير الكهرباء، والبنية التحتية المتقادمة، والجفاف الدوري أو ضعف معدلات هطول الأمطار الذي يتسبب في إغلاق محطات الطاقة الكهرومائية، ونقص المهارات اللازمة لصيانة الشبكات الوطنية، والتخريب وسرقة الكابلات وسوء إدارة محطات الطاقة.

لا يعني عدم حصول الأفراد على الكهرباء ومواقف الطهي النظيفة أنهم لا يستهلكون الطاقة

الشكل ٥-٤:

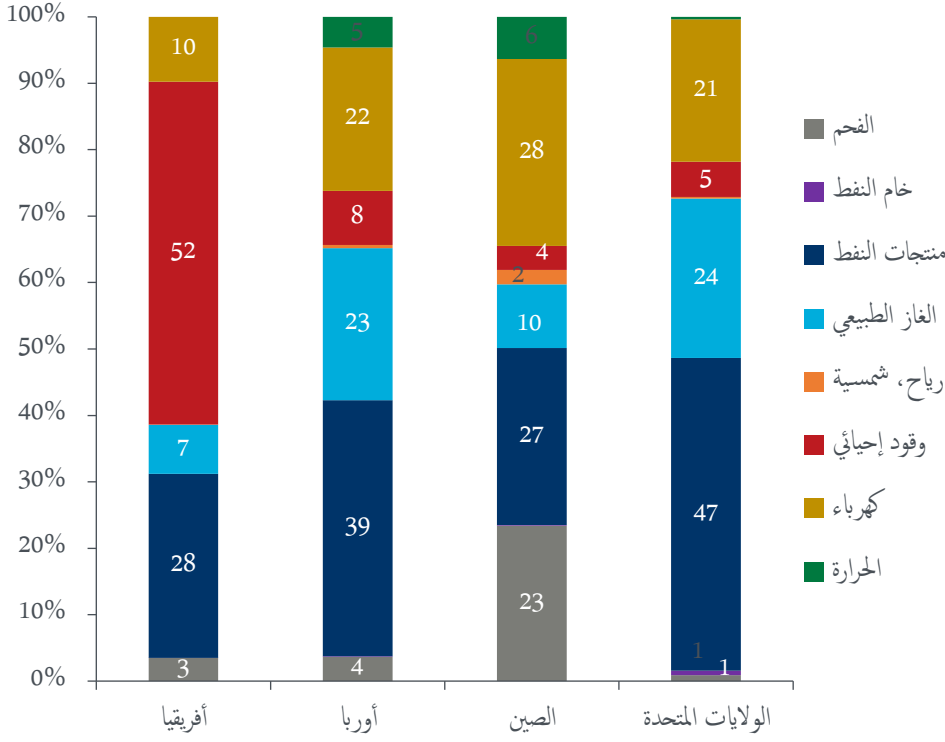
نسبة السكان المستفيدين من خدمات الكهرباء



المصدر: البنك الدولي.

ولا يعني عدم حصول الأفراد على الكهرباء ومواقد الطهي النظيفة أنهم لا يستهلكون الطاقة. وعندما ننظر إلى إمدادات الطاقة حسب مصدرها، نرى أن مشهد الطاقة في أفريقيا يهيمن عليه الوقود الأحفوري والنفائات، التي تهيمن عليها بدورها الكتلة الأحيائية التقليدية مثل الخشب والفحم والسماد الطبيعي. ويتم توليد أكثر من ٨٠ في المائة من إمدادات الطاقة في إثيوبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة عن طريق حرق الكتلة الأحيائية، بينما تزيد هذه النسبة عن ٩٠ في المائة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي مقابل ذلك تقل النسبة المقابلة لها في الولايات المتحدة عن ٥ في المائة، حيث إن نسبة كبيرة من إمدادات الطاقة تتمثل في وقود الديزل الأحيائي ووقود الإيثانول.

الشكل ٥-٥:
إمدادات الطاقة الأولية حسب المصدر
(نسبة مئوية)



الاعتماد على حرق
الكتلة الإحيائية يؤدي
إلى آثار اجتماعية وبيئية
كبيرة

المصدر: مؤسسة أكسفورد للاستشارات الاقتصادية في أفريقيا.

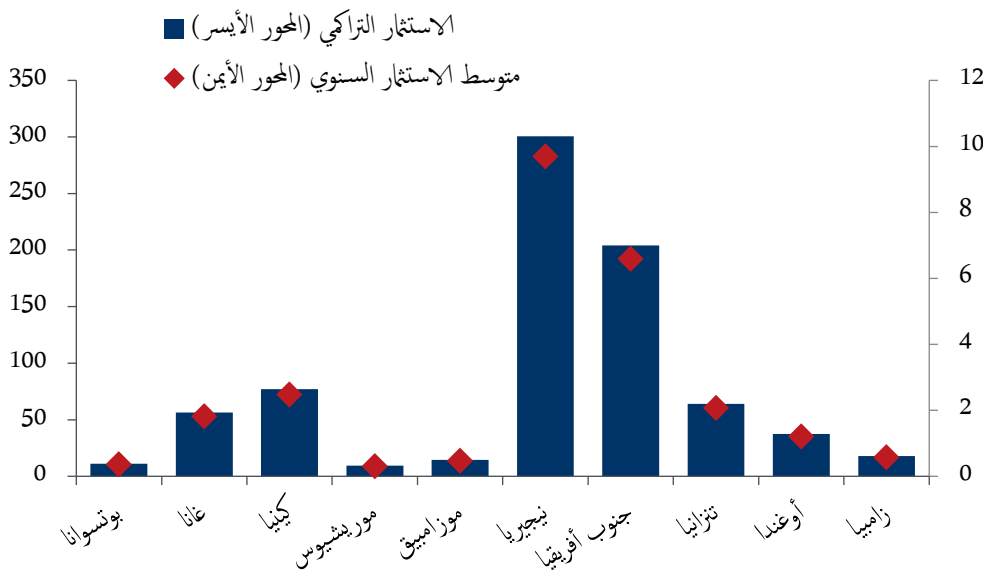
ويُحدث الاعتماد على حرق الكتلة الأحيائية آثارا اجتماعية وبيئية كبيرة. ففي ما يتعلق بالنوع الأول من الآثار، تشير تقديرات وكالة الطاقة الدولية إلى أن ما يقرب من ٥٠٠ ألف شخص في أفريقيا ماتوا في سن مبكرة بسبب تلوث الهواء المنزلي في عام ٢٠٢٠، بينما توفي ٣٠٠ ألف شخص إضافي بسبب تلوث الهواء الخارجي. وبالإضافة إلى الخسائر في الأرواح، فإن للاعتماد المفرط على تقنيات الطهي القذرة آثارا اجتماعية واقتصادية ضارة. فعملية جمع الحطب، وهي عملية كثيرة ما تكون شاقة ومضیعة للوقت، تقع تقليديا على عاتق المرأة داخل الأسرة المعيشية. وهذا يحد من الوقت المتاح للالتحاق بالمدرسة ويمثل عقبة عملية في الحصول على تعليم.

والانتقال الطاقوي عملية تنطوي على آفاق كبيرة للاستثمار في الهياكل الأساسية للتخفيف من آثار تغير الكربون والتكيف معه في أفريقيا. والقارة تحتاج إلى رأس المال، ليس فقط لخفض انبعاثات غازات الدفيئة وتوفير الطاقة اللازمة للتعبيل

بدفع عجلة التنمية الصناعية، بل أيضا للقضاء على فقر الطاقة الصارخ والاعتماد المفرط على الكتلة الإحيائية التقليدية. وتشمل فرص الاستثمار في القارة حقل الطاقة والكهرباء بأكمله، بدءاً من إنتاج وقود أنظف وتوليد الطاقة الكهربائية إلى البنية التحتية للشبكات وتخزين الطاقة وتدابير الكفاءة.

الشكل ٥-٦:

احتياجات قطاع الطاقة من حيث الاستثمار الرأسمالي، ٢٠٢٠-٢٠٥٠ (بمليارات دولارات الولايات المتحدة)



المصدر: مؤسسة أكسفورد للاستشارات الاقتصادية في أفريقيا.

وتشير التقديرات المستندة إلى افتراضات وكالة الطاقة الدولية إلى أن نيجيريا ستحتاج إلى ٩,٧ مليار دولار في المتوسط سنويا لتحقيق مسار صفري لصافي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بحلول عام ٢٠٥٠. وتلي نيجيريا جنوب أفريقيا، التي تحتاج إلى ٦,٦ مليار دولار سنويا لكي تتخلى عن نظام الطاقة الذي يعمل بالفحم.

ورغم أن احتياجات الاستثمار في قطاع الطاقة في البلدان الأخرى أقل نسبيا، إلا أنها تظل كبيرة، حيث يتراوح متوسطها بين ٠,٣ مليار دولار و ٢,٥ مليار دولار سنويا، رغم أن المبلغ يشهد نمواً أكبر مع اقتراب عام ٢٠٥٠. وتُحد الأوضاع المالية الصعبة لمعظم الحكومات الأفريقية من قدرتها على تمويل التحول إلى صافي انبعاثات صفرية دون مساعدة خارجية، حيث تواجه العديد من البلدان أعباء ضخمة من الدين العام، بسبب عدم كفاية هامش المناورة المالي لتمويل مشاريع رأسمالية واسعة النطاق.

بالاستفادة من الجهود العالمية الرامية إلى التخفيف من آثار تغير المناخ يمكن الدفع بالاقتصادات الأفريقية نحو مسارات نمو أقوى

بيد أن للأموال العامة دورا حاسما تؤديه في الحد من مخاطر رأس المال الخاص، المتوفر بكثرة، وفي تعبئته، وكذلك في اجتذاب تمويل منخفض التكلفة من الشركاء الإنمائيين.

وبالاستفادة من الجهود العالمية الرامية إلى التخفيف من آثار تغير المناخ يمكن دفع الاقتصادات الأفريقية نحو مسارات نمو أقوى. وسيضطلع الاستثمار في البنية التحتية للطاقة النظيفة وما ينجم عنه من توسع في الحصول على الكهرباء بدور حاسم في دعم جهود التصنيع في أفريقيا، وبالتالي بدور مركزي في دفع البلدان الأفريقية للالتحاق بفئة الدخل المرتفع.

٣-٥ نهضة محتملة في مجال التعدين

لن تستفيد أفريقيا من الجهود المبذولة لتكون تنمية القارة قائمة على أساس مواتٍ بيئياً فحسب، بل إن الجهود العالمية الرامية إلى الحد من انبعاثات الكربون يمكن أن تعزز القطاع الاستخراجي في أفريقيا. فالقارة تزخر باحتياطيات كبيرة من النحاس والكوبالت والقصدير والمنغنيز، وهي معادن ضرورية للانتقال نحو طاقة خضراء.

وجمهورية الكونغو الديمقراطية مهيأة بشكل خاص للاستفادة من التحول نحو طاقة أكثر استدامة، بالنظر إلى أنها تمتلك احتياطيات كبيرة من الكوبالت والنحاس والقصدير. ويمتلك البلد ما يقل قليلا عن ٥٠ في المائة من جميع احتياطيات الكوبالت المعروفة وهو أكبر منتج للنحاس والقصدير في القارة. ويُنظر إلى النحاس على أنه محوري في حملة الاستفادة من الطاقة المتجددة لأنه مُدخل رئيسي في كل شيء من السيارات الكهربائية إلى الألواح الشمسية وشبكات الطاقة.

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا، يمكن تشغيل المناجم على نطاق أصغر باستخدام الطاقة الكهربائية، وبالتالي الحد من البصمة الكربونية لإنتاج النحاس في البلاد، وهي ميزة مهمة عندما تؤخذ رسوم الكربون عبر الحدود في الاعتبار. وفي المقابل، أصبح المنغنيز عالي النقاء ذا أهمية متزايدة في إنتاج البطاريات المستخدمة في السيارات الكهربائية وكتخزين احتياطي للكهرباء التي يتم توليدها من مصادر متجددة مثل الطاقة الشمسية والرياح.

الشكل ٥-٧:

احتياطيات كبيرة من المعادن الخضراء

الجرافيت	القصدير	المنغنيز	النحاس	الليثيوم	الكوبالت
موزامبيق	جمهورية الكونغو الديمقراطية	كوت ديفوار	جمهورية الكونغو الديمقراطية	زمبابوي	جمهورية الكونغو الديمقراطية
جمهورية تنزانيا المتحدة	نيجيريا	الغابون	زامبيا		المغرب
	رواندا	غانا جنوب أفريقيا			

لدى أفريقيا العديد من المعادن الهامة التي سيجري استخدامها في الانتقال الأخضر العالمي.

المصدر: United States Geological Survey

وتعد جنوب أفريقيا أكبر منتج للمنغنيز في العالم، إذ تمتلك حوالي ٤٠ في المائة من إجمالي الاحتياطيات المعروفة. وسجل غابون، وهو بلد يعتمد اعتمادا كبيرا على النفط في النمو والإيرادات والصادرات، أكثر من ٢٠ في المائة من إنتاج المنغنيز العالمي في عام ٢٠٢٢، بينما بلغ إنتاج غانا وكوت ديفوار حوالي ٥ و ٢ في المائة على التوالي.

ويمكن أن يسهم الاستثمار في تعدين هذه المعادن في جهود التنوع في بلدان مثل كوت ديفوار وغابون وأن يسهم إسهاما كبيرا في تنمية جمهورية الكونغو الديمقراطية. أما جنوب أفريقيا، فرغم أنها لا تزال تعتمد بشكل كبير على قطاعها الخاص بمعادن مجموعة البلاتين، فهي تمتلك أيضا أكبر احتياطيات المنغنيز على هذا الكوكب.

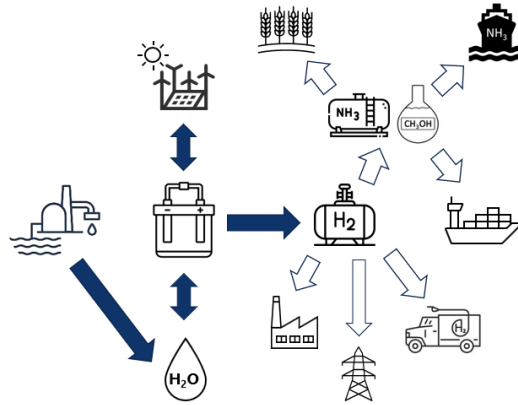
وبالإضافة إلى الاستفادة من الطلب المتزايد على المعادن الخضراء، يمكن لأفريقيا أيضا أن تؤدي دورا رئيسيا في تطوير صناعة الهيدروجين الأخضر العالمية.

والهيدروجين الأخضر يعني أساسا استخراج الهيدروجين من الماء باستخدام الطاقة المتجددة ثم استخدام الهيدروجين ومشتقاته. وللهيدروجين تطبيقات عملية كمادة وسيطة في الصناعات الثقيلة وفي خلايا الوقود لتوفير الطاقة للنقل لمسافات طويلة. وتستخدم مشتقاته، مثل الأمونيا والميثانول، في إنتاج الأسمدة وكوقود في قطاع النقل البحري. ويمثل الحد من الانبعاثات في القطاعات التي يصعب إزالة الكربون

منها، مثل الصناعات الثقيلة والنقل لمسافات طويلة، عنصرا رئيسيا في جهود تحقيق صافي انبعاثات عالمي صفري.

الشكل ٨-٥:

الاستخدامات المتنوعة للهيدروجين الأخضر



المصدر: مؤسسة أكسفورد للاستشارات الاقتصادية في أفريقيا.

ولدى معظم المناطق الاقتصادية الرئيسية أهداف في مجال إنتاج الهيدروجين الأخضر، والأهم من ذلك هو أنها تتوقع أن يلبي بعض الطلب على الهيدروجين من خلال الواردات. وبينما يواجه نقل الهيدروجين وتحويله عقبات مالية وأخرى على مستوى الكفاءة، تزخر التجارة في مشتقات الهيدروجين، مثل الأمونيا، بإمكانات كبيرة.

وتتمتع عدة بلدان أفريقية بميزة نسبية في إنتاج الهيدروجين الأخضر بسبب وفرة الموارد الطبيعية التي يمكن الاستفادة منها في عملية الإنتاج.

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يكون للهيدروجين ومشتقاته المتنوعة دور مركزي في تحقيق الأهداف الإنمائية الأفريقية. فوجود مصدر نظيف للطاقة المستخدمة في الصناعات الثقيلة من شأنه أن يدعم القطاع، بينما سيعزز تزايد فرص الحصول على الأسمدة إنتاجية المحاصيل الزراعية ويحسن المرونة الزراعية.

٤-٥ الثورة الزراعية الضرورية

لا تزال الزراعة تشكل الدعامة الأساسية لمعظم اقتصادات أفريقيا. واعترافا بالأهمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للقطاع الزراعي، يهدف البرنامج

يمكن لأفريقيا أن تقوم بدور رئيسي في تطوير صناعة الهيدروجين الأخضر العالمية

الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، وهو مبادرة قارية تندرج في إطار الخطة الاستراتيجية لعام ٢٠٦٣، إلى زيادة الاستثمار العام في الزراعة وتعزيز الإنتاجية الزراعية.

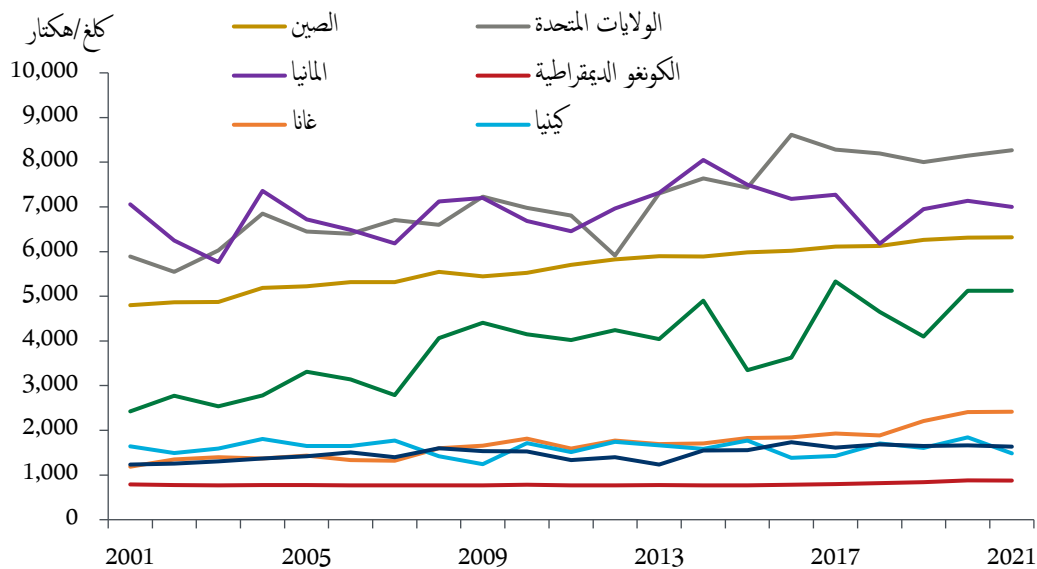
وسيتطلب تحقيق الإمكانيات الزراعية لأفريقيا استثمارات كبيرة عبر مجموعة من المدخلات (الأسمدة والبذور المهجنة)، والبنية التحتية (الري والتخزين والشحن) والأسواق (تحسين تدفقات وسياسات التجارة الإقليمية).

وبالنظر إلى التأثير المباشر لتغير المناخ على الإنتاج الزراعي في أفريقيا، يجب أن يكون القطاع مستفيدا رئيسيا من جهود التكيف. وسيتعين على الحكومات الأفريقية أن تمنح الأولوية لتنمية القطاع، ليس هذا فحسب، بل سيتعين أيضا توجيه التمويل الإنمائي المرتبط بالمناخ نحو الزراعة.

ومن شأن تحسين قدرة الزراعة الأفريقية على الصمود أن يعزز آفاق التنمية من خلال حماية سبل العيش والقوة الشرائية: فغالبا ما تكون الارتفاعات المفاجئة في أسعار المواد الغذائية، التي كثيرا ما تكون ناجمة عن تطورات الطقس السيئة غير المتوقعة، هي السبب وراء تقلب وارتفاع التضخم العام في أسعار الاستهلاك.

الشكل ٩-٥:

إنتاج الحبوب المحلية



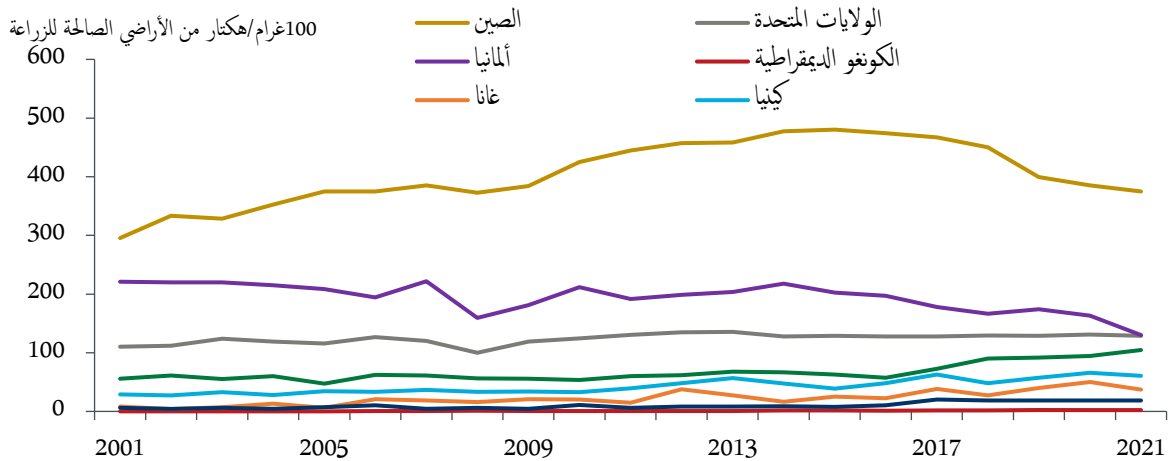
المصدر: البنك الدولي.

وبالإضافة إلى تحسين القدرة على الصمود من خلال الاستثمار في البنية التحتية مثل أنظمة الري، هناك مجال كبير لزيادة الإنتاج الزراعي في القارة. ويتضاءل استخدام المدخلات مثل الأسمدة مقارنة بنظيره في الاقتصادات الأكثر تقدماً. ونتيجة لذلك، فإن ناتج المحاصيل الزراعية الأفريقية أقل بكثير من ذلك الذي نراه في أماكن أخرى. وهنا أيضاً سيشكل تحسين الغلة خطوة مهمة في الارتقاء إلى مرتبة أعلى في سلم الدخل لأن توافر مخزونات الغذاء على نطاق أوسع وبأسعار أكثر قابلية للتنبؤ بها تؤثر تأثيراً كبيراً على الموارد المالية للأسر المعيشية. وسيكون التأثير على الدخل كبيراً أيضاً، نظراً لانتشار زراعة الكفاف في القارة.

هناك مجال كبير لزيادة استخدام المدخلات الزراعية في أفريقيا

الشكل ١٠-٥:

استهلاك الأسمدة



المصدر: البنك الدولي.

وأثناء الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، تعهدت مؤسسة 'بيل وميليندا غيتس' والإمارات العربية المتحدة بتقديم نحو ٢٠٠ مليون دولار لمساعدة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في كل من أفريقيا وجنوب آسيا لدعم قدرتهم على الصمود والتكيف مع تغير المناخ. وعلاوة على ذلك، تلقى الصندوق الأخضر للمناخ، في الأيام الأولى للقمّة، تعهدات بقيمة ٣,٥ مليار دولار مخصصة لدعم التخفيف من آثار تغير المناخ في البلدان النامية، بينما تعهد مصرف التنمية الأفريقي بزيادة تمويله للتكيف مع المناخ إلى ٢٥ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٥ من خلال تعزيز الاستثمار الذكي مناخياً المتعلق بمعالجة المياه وإعادة تدويرها إلى جانب قطاعات أخرى من سلسلة قيمة المياه. وبصرف النظر عن هذه المبادرات،

أشار البنك الدولي أيضا إلى أنه سيوسع من نطاق الأحكام المتعلقة بتعليق الديون في حالة الكوارث المناخية، بينما أعلن مصرف التنمية الأفريقي عن اعتماد هذه الأحكام لتخفيف عبء الدين ودعم الأمن المالي نوعا ما في خضم أحداث مناخية تزداد حدة يوما بعد يوم.

٦- التحديات والآثار السياسية

سيطلب الإفلات من فخ الدخل المتوسط اتباع نهج سياسي شامل ليس فقط لضمان توسع الاقتصادات بوتيرة كافية ومتسقة، بل أيضا حتى يحدث التحول الهيكلي الضروري في مسار مستدام (انظر الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠٢٤). والسمة الأساسية للانتقال من فئة الدخل المتوسط إلى فئة الدخل المرتفع هي التحول من اقتصاد استثمائي (أو يستند إلى العوامل) إلى اقتصاد معرفي يستند إلى الابتكار (التركي وآخرون، ٢٠٢٢). وهذا يتطلب سياسة صناعية نشطة تتولى توجيه التحول الصناعي وتدعم تطوير القدرات التكنولوجية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن قيود التمويل ومجرد ضخامة الاستثمار المطلوب يعينان أنه سيتعين على الحكومات أن تستفيد من رأس المال الخاص. وتؤدي زيادة مشاركة القطاع الخاص إلى تخفيف الضغوط المالية بحيث يمكن توجيه المزيد من التمويل العام إلى الاستثمار الهيكلي في البنية التحتية للتكيف. ولتعبئة رأس المال اللازم، يجب على البلدان أن تكون لديها أطر واضحة للاستثمار، وموثوقة في مجال السياسات العامة، وخطط ذات مصداقية للتخفيف، وأن توفر بالتزامن مع ذلك حوافز كافية للاستثمار الخاص. وفي الوقت نفسه، من الأهمية بمكان أن تكون خطط التخفيف من آثار تغير المناخ عملية حتى لا يؤدي التحول الهيكلي إلى أنظمة الطاقة المستدامة بيئيا إلى الإضرار بأمن الطاقة ويسر التكلفة، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية التي لا غنى عنها.

ويمكن تصنيف الآثار السياسية المترتبة عن الانتقال إلى فئة البلدان مرتفعة الدخل في سياق مناخ عالمي متغير، والأهم من ذلك، يمكن تصنيف الجهود المبذولة لمكافحة تغير المناخ في مجالين: الأساسيات والابتكارات.

الشكل ٦-١:

مجالات تركيز السياسات العامة

الإفلات من فخ الدخل المتوسط	
الابتكارات	الأساسيات
<ul style="list-style-type: none"> الحد من مخاطر الاستثمار السياسة الصناعية النشطة 	<ul style="list-style-type: none"> حقوق الملكية التعليم

المصدر: مؤسسة أيفورد للاستشارات الاقتصادية في أفريقيا.

سيطلب الانتقال إلى فئة الدخل المرتفع وضع الأسس الضرورية لتنمية اقتصادية مستدامة ومتنوعة

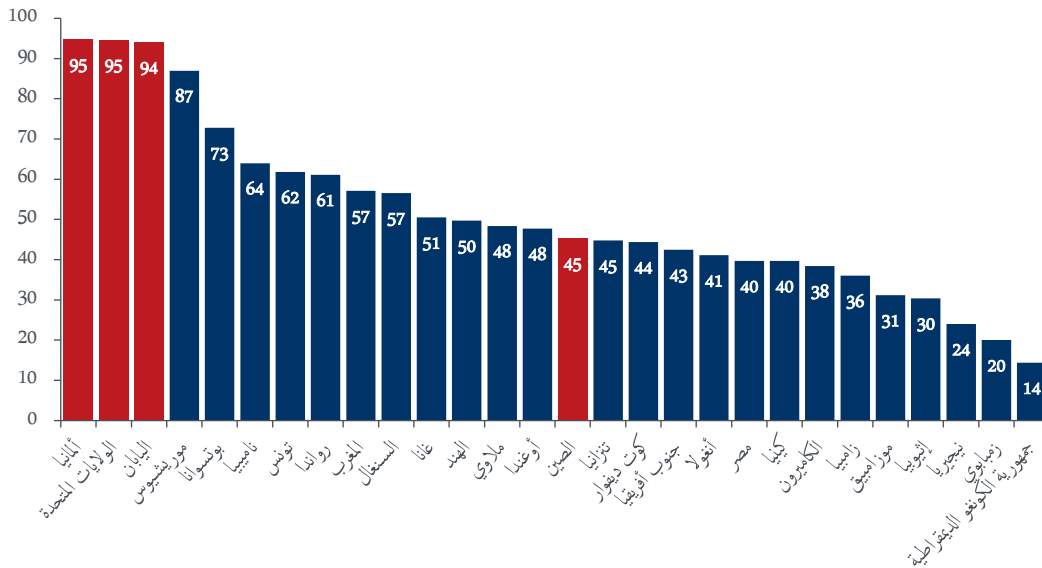
١-٦ الأسس الضرورية

سيتطلب الانتقال إلى فئة الدخل المرتفع توافر الأسس الضرورية للتنمية الاقتصادية المستدامة والمتنوعة. وأهم هذه الأسس التي كثيرا ما يتم تجاهلها هي حقوق الملكية الآمنة. ولا يعني هذا فقط الحماية من السرقة، بل يشمل أيضا ضمان معرفة أن رأس المال المادي والمالي لن يُصادر دون موافقة وأن هناك نظاما قضائيا يعمل بشكل جيد سيحل أي نزاعات في هذا الصدد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عدم وجود حقوق ملكية آمنة يثبط الادخار والاستثمار على المدى الطويل، وهما أمران في غاية الأهمية لإقامة صناعات متطورة. وتقل جودة وفعالية حقوق الملكية في أفريقيا بكثير عن المعيار العالمي، وهو ما أدى إلى ضعف أداء القارة في مؤشرات الاستثمار والمدخرات الطويلة الأجل.

الشكل ٢-٦:

حقوق الملكية

نقاط المؤشر، 100 = الأفضل



المصدر: The Heritage Foundation

ويتمثل حجر الزاوية الآخر للتنمية الاقتصادية المستدامة في القوى العاملة الماهرة المؤهلة بشكل كاف. فقد سبق الصعود الاقتصادي السريع لجمهورية كوريا ٤٠ عاما من الاستثمار في التعليم الجيد. إذ إن وجود قوة عاملة ماهرة أمر بالغ الأهمية للنمو

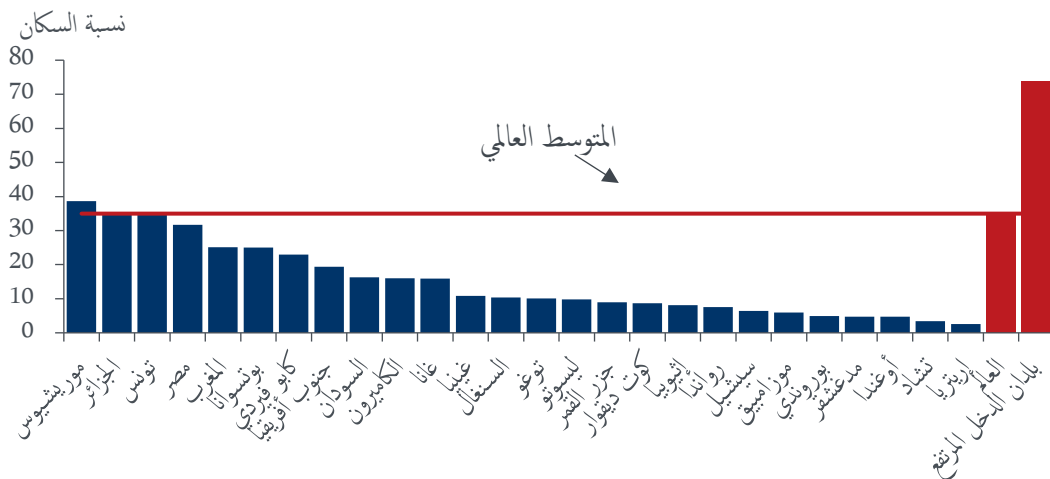
الاقتصادي المفعم بالنشاط والمنتوع وشرط أساسي للانتقال الهيكلي نحو الابتكار الضروري للقفز بالاقتصاد إلى فئة الدخل المرتفع.

وبينما تتنوع المشاكل التي تواجه المدارس الأفريقية، هناك منجى مشترك في جميع أنحاء القارة يتمثل في انخفاض معدلات الالتحاق بالمدارس بشكل كبير بعد التعليم الابتدائي، ونقص في المعلمين المؤهلين، كما أن هيكل الإنفاق التعليمي يميل بصفة رئيسية باتجاه التعليم ما بعد الابتدائي. وبما أن المدارس الابتدائية تتمتع بأعلى معدلات للالتحاق بالمدارس، فإن هذا يتيح فرصة صغيرة لتعليم الأطفال واستبقائهم في المدارس. ولذلك، ينبغي التركيز بصورة أكبر على ضمان تحسين نوعية التعليم في المدارس الابتدائية، لا سيما عن طريق تخصيص المزيد من الموارد (مثل المعلمين المؤهلين ولوازم التعلم الأساسية) وإعادة النظر في المناهج الدراسية لضمان استعدادها لمواءمة متطلبات سوق العمل في المستقبل. وبينما يعد الحصول على التعليم الابتدائي الجيد الخطوة الهامة الأولى في تنمية قوة عاملة تتمتع بمهارات كافية، ينبغي أن يكون الهدف على المدى الأطول تحسين مستوى التحصيل العلمي العالي. فمستوى التحصيل العلمي في التعليم العالي يدل على استعداد البلد لاعتماد التكنولوجيات المتقدمة والابتكار. ويختلف المعدل الإجمالي للالتحاق السكان بمؤسسات التعليم العالي اختلافا كبيرا عبر مناطق القارة المختلفة. ويوجد أعلى معدل للالتحاق في موريشيوس، حيث أصاب ٣٨,٧ في المائة من السكان البالغين شكلا من أشكال التعليم العالي، وفي مقابل ذلك، يبلغ معدل الالتحاق في إريتريا ٢,٦ في المائة فقط (معهد اليونسكو للإحصاء، ٢٠٢٢). وتسجل معظم البلدان نسبة أقل من المتوسط العالمي لإجمالي الالتحاق بالتعليم العالي الذي يبلغ ٣٥ في المائة، إذ يُعد المتوسط الأفريقي الذي يبلغ (باستثناء شمال أفريقيا) ٨,٦ في المائة شديد الانخفاض.

يتمثل حجر الزاوية
الآخر للتنمية
الاقتصادية المستدامة
في القوى العاملة
الماهرة المؤهلة تأهيلا
كافيا

الشكل ٦-٣:

إجمالي معدلات الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي في أفريقيا



المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

ويقوم رأس المال البشري بدور مركزي في الانتقال إلى فئة الدخل المرتفع بسبب الدور البارز للابتكار. ويتطلب التحول الهيكلي نحو اقتصاد يستند إلى الابتكار زيادة في معدلات الالتحاق بالمستوى العالي من التعليم، ومهارات تقنية أكثر تخصصاً، وزيادة في الإنفاق العام على البحث والتطوير، وتعزيز تطور البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما يتيح القيام ببحثة أكبر من الأنشطة القائمة على المعرفة في القطاعات الإنتاجية (بواس، ٢٠١٧). ويمكن تفسير الفروق بين مستويات دخل البلدان، جزئياً، بقدرة كل منها على تهيئة بيئة لازدهار الابتكار (التركي وآخرون، ٢٠٢٢).

٢-٦ الابتكارات

لقد أدت التطورات التكنولوجية والابتكارات المالية والجهود العالمية الرامية إلى التخفيف من آثار تغير المناخ إلى تغيير السياق الذي تسعى فيه البلدان ذات الدخل المتوسط إلى الالتحاق بفئة الدخل المرتفع. وسيتعين على المؤسسات الحكومية والسياسات العامة أن تؤدي دوراً مركزياً في ولوج هذا السياق الجديد والاستفادة منه أيضاً. ومن شأن وضع أدوات حوكمة مكرسة لاستراتيجية صناعية حديثة والانتقال إلى الاقتصادات الخضراء والرقمية والدائرية والزرقاء أن يمكّن البلدان الأفريقية من

سيتعين على واضعي السياسات الاستفادة من التطورات التكنولوجية والابتكارات المرتبطة بالتمويل والتخفيف من آثار تغير المناخ

تنفيذ آليات مؤسسية وتنسيقية رفيعة المستوى ستعزز خططها الإنمائية المشتركة بين القطاعات.

وسيحتاج تمويل احتياجات البنية التحتية لأفريقيا، بالموازاة مع التخفيف من أثرها البيئي وتحسين المرونة الاقتصادية في مواجهة، إلى استثمارات تتجاوز بكثير قدرات الحكومات، الصدمات الخارجية. وسيتعين حشد التمويل والدعم من القطاع العام لاجتذاب القطاع الخاص. ويمكن القيام بذلك من خلال توفير إطار تنظيمي آمن وشامل مع الحد في الوقت نفسه من المخاطر التي تنطوي عليها الاستثمارات المتعلقة بالبنية التحتية / المناخ.

الشكل ٦-٤:

أدوات القطاع العام للحد من مخاطر التمويل

صورة للعلاقة بين المخاطر والعائد جاذبة للقطاع الخاص	آليات الدعم العام		
	بناء القدرات	المساعدة التقنية	الدعم في مجال السياسات
	أدوات التمويل العام		
	أدوات الحد من المخاطر	الأسهم	الديون

المصدر: مؤسسة أكسفورد للاستشارات الاقتصادية في أفريقيا

وفي ما يتعلق بالإطار التنظيمي، ولتحفيز الاستثمار في مجالات مثل الطاقة الخضراء (لتحسين فرص الحصول على الطاقة على نطاق أوسع وهو شرط أساسي للتصنيع)، يمكن للحكومات أن تضع أسعارا للكربون تعمل على تشييط استخدام الأصول عالية الانبعاثات أو تتيح إعفاءات ضريبية للاستثمار المنخفض الكربون. ويمكن وضع حوافز مماثلة لتشجيع الاستثمار في مجالات حيوية أخرى مثل توفير المياه والبنية التحتية للنقل والتعليم. والخطوة الأولى لإدماج القطاع الخاص في هذا المسعى هي استحداث هيكل شفاف وفعال للحوافز، إلى جانب الإشراف على جهاز قضائي يعمل بشكل جيد وتعميم حماية حقوق الملكية.

وبمجرد توافر آليات الدعم العامة الأساسية، يمكن لمخططات التمويل المباشر التي يعتمد عليها القطاع العام أن تستقطب القطاع الخاص. وبينما يمكن للحكومات تمويل المشاريع مباشرة، تحتاج الأموال العامة إلى حفز التمويل من القطاع الخاص، لكي تُستخدم على نحو أكثر فعالية. وبوسع الحكومات أن تستقطب القطاع الخاص من خلال الحد من تصورات المخاطر وتحسين صورة العلاقة بين المخاطر والعائد في مجال الاستثمار. ويمكن القيام بذلك من خلال التمويل المختلط، وهو نهج هيكلي يستخدم المنح أو رأس المال الميسر أو الخيري لإنتاج فرص استثمارية مكافئة للسوق. فعلى سبيل المثال، يمكن للحكومات أن تستخدم الضمانات للحد من مخاطر الاستثمار في مشروع كبير من مشاريع البنية التحتية. وهذا يتيح للمشاريع الحصول على صورة للعلاقة بين المخاطر والعائد تكون أكثر جاذبية لمجموعة أوسع من المستثمرين. وبوسع العديد من أدوات إدارة المخاطر المالية تخفيف المخاطر أو تداولها عبر أطراف مختلفة. فالضمانات الائتمانية، على سبيل المثال، لها ضامن (مثل الحكومة) يوافق على سداد القرض في حالة التخلف عن السداد، وهو ما يقلل من المخاطر بإضافة شبكة الأمان هذه. والضمانات، إلى جانب المنح وأنواع الديون التابعة، هي أدوات يمكن استخدامها كرأس مال محفز للخسارة الأولى. وعند إضافته إلى هيكل رأس المال، فإن هذا يشجع المستثمرين المؤسسيين لأنه يحسن صورة العلاقة بين المخاطر والعائد ويساعدهم على استيفاء معايير الاستثمار.

وعند وضع تدابير لتحفيز مشاركة القطاع الخاص، هناك حاجة إلى سياسة تصنيع واضحة وشاملة لتكون بمثابة نموذج تنموي يُحتذى (انظر الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ٢٠١٤). ويتطلب ذلك مواءمة مختلف المؤسسات والجهات الفاعلة داخل الحكومة للعمل نحو تحقيق أهداف إنمائية محددة.

ومن المهم للسياسة الصناعية الحديثة ألا تقتصر على حوافز الاستثمار وتوفير الهياكل الأساسية اللازمة فحسب، بل من المهم لها أيضا أن تشترط نهجا كليا يعالج جميع عوامل الإنتاج: الأرض واليد العاملة ورأس المال وزيادة الأعمال.

وستكتسي الأرض بوصفها عاملا من عوامل الإنتاج في إطار أي استراتيجية تصنيع أوسع نطاقا مستوى آخر من التعقيد في سياق تغير المناخ. وسيترتب عن أي استراتيجية متماسكة في ما يتعلق بإدارة الموارد الطبيعية اتخاذ قرارات بشأن استغلال الموارد الطبيعية غير المتجددة (بما في ذلك الهيدروكربونات والمعادن الخضراء) والموارد

لكي تُستخدم الأموال العامة على نحو أكثر فعالية، فهي تحتاج إلى تحفيز التمويل من القطاع الخاص

المتجددة (الغابات والمحيطات والطاقة المتجددة). والأمر المهم هو أنه سيتعين على هذه القرارات أن تكون رافدا للقرارات الجغرافية المكانية الأخرى الأكثر تقليدية في ما يتعلق بالبنية التحتية والتوسع الحضري والتجمعات الصناعية.

وكما تمت مناقشته سابقا في هذا التقرير، فإن العمالة بوصفها رأس مال بشري ستؤدي دورا محوريا في انتقال البلد إلى فئة الدخل المرتفع. وتمثل جمهورية كوريا دراسة حالة نموذجية في هذا الصدد. فقد تمكنت كوريا، من خلال الاستثمار في كل من رأس المال البشري والبنية التحتية على مدى العقدين الماضيين، من ترسيخ صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كمحرك رئيسي للتنمية الاقتصادية. وقد أدى التركيز القوي على البحث والتطوير، من خلال كل من الاستثمار الحكومي والخاص، إلى التحول التكنولوجي، بينما كان توفير العمال المؤهلين تأهيلا عاليا أمرا أساسيا أيضا لزيادة كفاءة الاستثمار في البحث والتطوير. فالقوة العاملة الأكثر إنتاجية وتعلما يمكنها أن تضطلع بدور المحفز للتطور الاقتصادي.

يتطلب وجود سياسة
صناعية عصرية نهجا شاملا
يعالج جميع عوامل الإنتاج

والمطلبات الرأسمالية لتمويل احتياجات أفريقيا من البنية التحتية أكبر من أن تتحملها الحكومات بمفردها، لذا سيتعين حشد التمويل الخاص. فوجود سياسة تصنيع شاملة لا يستقطب رأس المال الخاص فحسب، بل يحدد أيضا، من خلال الحوافز وإطار السياسة العامة الأوسع نطاقا، حيث يتم توجيه رأس المال الخاص. وهذا لا يستلزم دائما تحديدا من القمة إلى القاعدة للقطاعات التي يتوخى تطويرها بصفة خاصة، بل بالأحرى إيجاد بيئة اقتصادية مواتية لتنمية قطاعات متطورة وقائمة على الابتكار.

وريادة الأعمال هي عامل الإنتاج الذي يدمج العوامل الثلاثة الأخرى. فإحراز تقدم في تعزيز رأس المال البشري، وتحسين بيئة الأعمال، واستحداث حوافز لتطوير صناعات بعينها تشكل كلها عوامل ستشجع على تطور ريادة الأعمال. وبالإضافة إلى ذلك، سيكون نشاط ريادة الأعمال محوريا في إيجاد ثقافة الابتكار، التي ستكون بدورها حاسمة في الانتقال نحو اقتصاد قائم على المعرفة.

٧- خاتمة

تنطوي مسارات النمو الحالية على نُذر سوء بالنسبة لاحتمالات إفلات أغلب الدول الأفريقية من فخ الدخل المتوسط. ويتعين على بوتسوانا وجنوب أفريقيا وغابون أن تسجل معدلات نمو لنتائج المحلي الإجمالي تناهز في المتوسط ٣ في المائة سنويا للالتحاق بفتة الدخل المرتفع بحلول عام ٢٠٥٠. ورغم أن هذه النسبة ليست مرتفعة بشكل خاص، فإنها أعلى كثيرا من توقعات النمو الحالية لهذه البلدان. وعلاوة على ذلك، فإن معدل النمو المطلوب لمصر يبلغ نحو ٥,٥ في المائة سنويا، بينما معدل النمو المطلوب في غانا وكينيا مماثل لمعدل النمو في المعجزة الصينية: أي ما يزيد قليلا عن ٨ في المائة سنويا. أما في نيجيريا فالرقم أقرب إلى ١٠ في المائة سنويا.

وسيتطلب الانتقال إلى فئة الدخل المرتفع توافر الأسس الضرورية للتنمية الاقتصادية المستدامة والمتنوعة. والسمة الأساسية للانتقال من فئة الدخل المتوسط إلى فئة الدخل المرتفع هي التحول من اقتصاد استثماري (أو قائم على العوامل) إلى اقتصاد معرفي قائم على الابتكار (التركيبي وآخرون، ٢٠٢٢). وهذا يتطلب سياسة صناعية فعالة تتولى توجيه التحول الصناعي وتدعم تطوير القدرات التكنولوجية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن قيود التمويل ومجرد ضخامة حجم الاستثمار المطلوب يعني أنه سيتعين على الحكومات أن تستنفر رأس المال الخاص.

وبالاستفادة من الجهود العالمية الرامية إلى التخفيف من آثار تغير المناخ يمكن الدفع بالاقتصادات الأفريقية نحو مسارات نمو أقوى. وسيكون للاستثمار في البنية التحتية للطاقة النظيفة وما ينجم عنه من توسع في سبل الحصول على الكهرباء دورٌ حاسمٌ في دعم جهود التصنيع في أفريقيا، وبالتالي القيام بدور مركزي في دفع البلدان الأفريقية نحو فئة الدخل المرتفع.

ويمكن تصنيف ما يتركه الانتقال إلى فئة البلدان مرتفعة الدخل من آثار في مجال السياسات، وذلك في سياق مناخ عالمي متغير، لاسيما الجهود المبذولة لمكافحة تغير المناخ في مجالين: الأسس الضرورية والابتكارات. وأهم هذه الأسس الضرورية التي كثيرا ما يتم تجاهلها هي حقوق الملكية الآمنة. ويتمثل حجر الزاوية الآخر للتنمية

بمجرد توافر آليات الدعم العامة الأساسية، يمكن لمخططات التمويل المباشر التي يضعها القطاع العام أن تستقطب القطاع الخاص.

الاقتصادية المستدامة في القوى العاملة الماهرة المؤهلة بشكل كاف. ويؤدي رأس المال البشري دور مركزي في الانتقال إلى فئة الدخل المرتفع بسبب الدور البارز للابتكار.

وبمجرد توافر آليات الدعم العامة الأساسية، يمكن لمخططات التمويل المباشر للقطاع العام أن تستقطب القطاع الخاص. وبينما يمكن للحكومات تمويل المشاريع مباشرة، تحتاج الأموال العامة إلى حفز التمويل من القطاع الخاص لكي تستخدم على نحو أكثر فعالية. وبوسع الحكومات أن تستقطب القطاع الخاص من خلال الحد من تصورات المخاطر وتحسين صورة العلاقة بين المخاطر والعائدات في مجال الاستثمار. ويمكن القيام بذلك من خلال التمويل المختلط، وهو نهج هيكلي يستخدم المنح أو رأس المال الميسر أو الخيري لإنتاج فرص استثمارية مكافئة للسوق.

وإلى جانب وضع تدابير لحفز مشاركة القطاع الخاص، هناك حاجة إلى سياسة تصنيع واضحة وشاملة لتصبح نموذجاً تنموياً يُحتذى (انظر الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ٢٠١٤). ويتطلب ذلك تنسيق مختلف المؤسسات والجهات الفاعلة داخل الحكومة للعمل نحو تحقيق أهداف إنمائية محددة. والمهم هو أن السياسة الصناعية الحديثة لا تقتصر على حوافز الاستثمار وتوفير البنية التحتية اللازمة فحسب، بل تشترط أيضاً اتباع نهج كلي يعالج جميع عوامل الإنتاج: الأرض، واليد العاملة، ورأس المال وريادة الأعمال.

المراجع

- Asafu-Adjaye, John, Njuguna Ndung'u and Abebe Shimeles (2022).** Macroeconomic consequences of climate change in Africa and policy implications. Task Force on Climate, Development and the International Monetary Fund, April.
- Biteye, Mamadou (2016).** 70% of Africans make a living through agriculture, and technology could transform their world. World Economic Forum, 6 May.
- Hebbale, Chetan, and Johannes Urpelainen (2023).** Debt-for-adaptation swaps: a financial tool to help climate vulnerable nations. Brookings, 21 March.
- Intergovernmental Panel on Climate Change (2021).** *Climate Change 2021: The Physical Science Basis - Contribution of Working Group I to the Sixth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change*. Cambridge and New York: Cambridge University Press.
- International Energy Agency (2017).** *Energy Access Outlook 2017: From Poverty to Prosperity*. Paris.
- _____ (2023). *Africa Energy Outlook 2022*, revised.
- Global Centre on Adaptation (2023).** Accelerating adaptation finance: Africa and global perspectives. Rotterdam.
- Notre Dame Global Adaptation Initiative (2023).** ND-GAIN Country Index, Vulnerability and Readiness Database. Available at <https://gain-new.crc.nd.edu/ranking>.
- Paus, Eva (2017).** Escaping the middle-income trap: innovate or perish. ADBI Working Paper Series, No. 685. Tokyo: Asian Development Bank Institute.
- PricewaterhouseCoopers (2023).** Financing sub-Saharan Africa's climate action: implementing green public finance management (PFM) in debt distressed countries. July.
- Stern, David, Paul J. Burke and Stephan B. Bruns, (2019).** The impact of electricity on economic development: a macroeconomic perspective. EEG State-of-Knowledge Paper Series, No. 1.1. Oxford Policy Management.
- Triki, Chema Triki, and others (2022).** How can African countries avoid the middle-income trap? Tony Blair Institute, 9 March.
- UNESCO Institute for Statistics (2022).** UIS.Stat Database. Available at <https://data.uis.unesco.org/>.
- United Nations, Economic Commission for Africa (2014).** *Economic Report on Africa 2014: Dynamic Industrial Policy in Africa*. United Nations publication.
- _____ (2024). *Economic Report on Africa 2024: Investing in a Just and Sustainable Transition in Africa*. United Nations publication.
- Van Ruijven, Bas J., Enrica De Cian and Ian Sue Wing (2019).** Amplification of future energy demand growth due to climate change. Nature Communications, vol. 10, No. 2762 (June).
- World Bank (2019).** Statement on high-level meeting on humanitarian and recovery efforts following Cyclone Idai, 11 April.

World Bank (2020). Access to electricity vs. GDP per capita, 2020. Our World in Data Database. Available at <https://ourworldindata.org/grapher/access-to-electricity-vs-gdp-per-capita>.

World Bank (2021a). *Africa's Pulse: An Analysis of Issues Shaping Africa's Economic Future - Climate Change Adaptation and Economic Transformation in Sub-Saharan Africa*, vol. 24. Washington, D.C..

World Bank (2021b). GNI per capita vs. GDP per capita, 2021. Our World in Data Database. Available at <https://ourworldindata.org/grapher/gni-per-capita-vs-gdp-per-capita>.

World Bank (2024). Agriculture, forestry, and fishing, value added (% of GDP) - Sub-Saharan Africa. DataBank. Available at <https://databank.worldbank.org/home.aspx>.

